



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

ب عنوان

دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حول عينة من البنوك " البدر - البركة - السلام 2012-2019 "

إشراف الدكتورة

أسماء عدائكة

مساعد مشرف

عدنان محيريق

إعداد الطالبات:

حنان عدواني

أحلام باسي

نوقشت واجيزت المذكرة يوم 05 جوان 2024

أمام اللجنة المناقشة المكونة من الأعضاء الآتية أسمائهم:

رئيسا

أستاذ محاضر - أ- جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

مصعب بالي

مشرفا

أستاذ محاضر - أ- جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

أسماء عدائكة

مساعد

أستاذ محاضر - أ- جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

عدنان محيريق

مناقشا

أستاذ محاضر - أ- جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

فاطمة قسول

الموسم الجامعي: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بغنوان

دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حول عينة من البنوك " البدر - البركة - السلام 2012-2019 "

إشراف الدكتورة

أسماء عدائكة

مساعد مشرف

عدنان محيريق

إعداد الطالبات:

حنان عدواني

أحلام باسي

نوقشت واجيزت المذكرة يوم 05 جوان 2024

أمام اللجنة المناقشة المكونة من الأعضاء الآتية أسمائهم:

رئيسا

أستاذ محاضر - أ - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

مصعب بالي

مشرفا

أستاذ محاضر - أ - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

أسماء عدائكة

مساعد

أستاذ محاضر - أ - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

عدنان محيريق

مناقشا

أستاذ محاضر - أ - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

فاطمة قسول

الموسم الجامعي: 2023-2024



قال تعالى:

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ
أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

سورة الزمر الآية 09

الشكر والعرفان

نشكر وحمد الله الذي أنعم علينا بفتح أبواب رحمته
وعلى توفيقه لنا في السعي وراء طلب العلم والاستزادة منه
وصل اللهم على رسولك الكريم.

نقدم خالص شكرنا وامثاننا لذكورنا الفاضل

محيريق عدنان - أسماء عدائكة

الذي أشرف على هذا البحث وعلى كل توجيهاته ونصائحه طوال فترة هذه الدراسة .

كما نقدم شكرنا لجميع الدكاترة الذين قاموا بإرشادنا لإكمال هذا العمل خاصة

أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية

كما نقدم بالشكر الخالص للسادة الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا

العمل .

حنان - احلام

الاهراء

الى من كنتُ ولازلتُ وسأظلُ أفتخرُ انه أبي

أبي وأخي رحمة الله عليهم

الى من سأكتفي بدعوة واحدة لها وأقول لها

ربي يحفظك

أمي الغالية

الى كل من أحبّ الا من استثنى نفسه

الى كل هؤلاء أهدى هذا العمل المتواضع

حنان عدواني

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على حبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتأمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة

مروحي والدي رحمه الله

الى امي الغالية حفظك الله

الى ابنائي حفظكم الله ومرعاكم

الى لكل العائلة الكريمة التي ساعدتني ولا تزال من إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقاء المشوار الدراسي حفظهم الله ومرعاهم ووفقهم في حياتهم الدراسية والعملية

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من لهم اثر في حياتي

إلى كل هؤلاء

اهدي هذا العمل ونسأل الله ان يجعله نبراسا لكل طالب علم

أحلام باسي

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على دور الصيرفة الإسلامية في إرساء وتعزيز الشمول المالي، ومن خلال دراستنا استعرضنا اهم المفاهيم الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وصيغ التمويل والخدمات والمنتجات التي تُقدمها، والهيئات التي تؤطرها والتعرف على الشمول المالي، وأهميته، وأهدافه التنموية. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وسلطنا الدراسة على احد اهم بنوك الجزائر وهي البدر ولسلام والبركة وخُصّصت الدراسة الا أن الصيرفة الاسلامية رغم التجربة الفتيّة والمتأخرة لها في الجزائر، الا انها تُساهم في إرساء الشمول المالي؛ اذ تُقدم منتجات وخدمات تُعطي خيارات متنوعة لكل الفئات، عبر القنوات الرسمية لتحقيق الرفاة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية- الشمول المالي- صيغ الصيرفة الإسلامية- البنوك الجزائرية.

summary

The study aims to identify the role of Islamic banking in establishing and promoting financial inclusion, and through our study, we reviewed the most important concepts of Islamic banking, financing formulas, services and products that it provides, and the bodies that frame it and identify financial inclusion, its importance, and its development goals. We have relied on the descriptive analytical approach, and we highlighted the study on one of the most important banks in Algeria, namely Al-Badr, Salam and Al-Baraka, and the study concluded that Islamic banking, despite the young and Late experience in Algeria, but it contributes to the establishment of financial inclusion, as it provides products and services that give a variety of options for all categories, through official channels to achieve welfare and socio-economic integration.

Keywords: Islamic banking-financial inclusion-Islamic banking formulas-Algerian banks.

الفهارس

فهرس الموضوعات

II.....	الشكر والعرفان
III.....	الاهداء
V	ملخص الدراسة
VI.....	الفهارس
VII.....	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
أ- ز	مقدمة

الجانب النظري

الفصل الاول: الاطار النظري للبنوك الاسلامية

9	تمهيد
10.....	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
10.....	▪ المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية
12.....	▪ المطلب الثاني: خصائص واهداف البنوك الإسلامية
19.....	▪ المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية
22.....	المبحث الثاني: اساسيات عمل البنوك الإسلامية
22.....	▪ المطلب الأول: صيغ التمويل البنوك الإسلامية
33.....	▪ المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
37.....	▪ المطلب الثالث: اعمال الخدمات المصرفية
41.....	المبحث الثالث: ماهية التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية
41.....	▪ المطلب الأول: مفهوم التحول وانواعه
42.....	▪ المطلب الثاني: أسباب ودوافع التحول
43.....	▪ المطلب الثالث: متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

47.....خلاصة الفصل

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي

48.....تمهيد

49.....المبحث الأول: التعريف بالشمول المالي

49.....المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي

52.....المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

53.....المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي

56.....المبحث الثاني: أبعاد الشمول لمالي ومؤشرات قياسه

56.....المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

57.....المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

59.....المطلب الثالث: ركائز الأساسية للشمول المالي

62.....المبحث الثالث: سياسات ومتطلبات الشمول المالي ومعوقاته

62.....المطلب الأول: سياسات الشمول المالي

63.....المطلب الثاني: متطلبات الشمول المالي

65.....المطلب الثالث: متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

67.....خلاصة الفصل

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: اثر التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي

68.....تمهيد

69.....المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

69.....المطلب الأول: نبذة عن تبني الجزائر للمصارف الإسلامية

69.....المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية من الناحية القانونية والتشريعية

المطلب الثالث: الصعوبات التي واجهة الصيرفة الإسلامية في الفترة ما قبل قانون	02-20
72.....	
المبحث الثاني: دراسة حالة لعينة البنوك	70.....
المطلب الأول: دراسة واقع الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي الفلاحة	
73.....	
والتنمية الريفية البدر	
المطلب الثاني: دراسة الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي لبنك البركة	79
المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي لبنك السلام	85.....
المبحث الثالث: المبحث الثالث: تحديات وسبل تفعيل الشمول المالي عن طريق الصيرفة	
الإسلامية	74.....
المطلب الأول: أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	91.....
المطلب الثاني: سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية وتعزيز الشمول المالي	94.....
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول	
المالي	80.....
خلاصة الفصل	98.....
الخاتمة	99.....
قائمة المصادر والمراجع	100.....

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	اهداف الصيرفة الإسلامية	18
02-01	مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	21
03-01	شروط عقد المضاربة	23
04-01	أهمية التمويل المالي بالنسبة للأفراد ومنشآت الاعمال والاقتصاديات	53
01-02	ركائز التمويل المالي للتمويل الإسلامي	60
01-03	الموارد الإسلامية بشباك الصيرفة الإسلامية لسنة 2021-2022	76
02-03	عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفالحة والتنمية الريفية	77
03-03	عدد الموظفين بنك البركة	79
04-03	حجم التمويلات بنك البركة لجزائري 2012-2019	80
05-03	تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2019	81
06-03	النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك البركة لسنة 2019	82
07-03	عدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر	84
08-03	تطور حجم تمويلات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2012-2019	86
09-03	النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019	87
10-03	تطور الودائع في مصرف السلام خلال سنوات 2012-2019	88
11-03	أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	90

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-03	الموارد الإسلامية بشباك الصيرفة الإسلامية لسنة 2021-2022	76
02-03	عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفالحة والتنمية الريفية	77
03-03	تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2019	81
04-03	يمثل النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك البركة لسنة 2019	83
05-03	عدد الموظفين في نصرف السلام الجزائر	85
06-03	تطور حجم تمويلات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2019 - 2012)	86
07-03	يمثل النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019 مليون دينار جزائري	87
08-03	تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012 - 2019	88
09-03	أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	91
10-03	أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	93

مقدمة

يعتبر الشمول المالي محورا رئيسا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، حيث يساهم في تمكين الأفراد من الوصول الى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية و نذكر منها: الحسابات المصرفية، والائتمان، والتأمين، وغيرها كما يساهم الشمول المالي كذلك في حماية المتعاملين بمختلف فئاتهم.

حيث ظهرت المصارف الإسلامية كبديل عادل وضرورة ملحة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا بسبب تحريمه استنادا لقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ البقرة الآية 275. هذا ما أدى الى ضرورة تطوير خدماتها المصرفية الإسلامية لتحقيق خطوة نحو الشمول المالي.

وفيما يخص الجزائر فهي تحاول تبني استراتيجيات من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات التي تساعد على تعزيز الشمول المالي والتي من بينها ادراج الصيرفة الإسلامية وفتح الشبايك الإسلامية في بنوك التقليدية انطلقا ومما سبق طرح الاشكال الآتي:

1. إشكالية الدراسة

- ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟

ومن جل الالمام بموضوع الدراسة والاجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل اهم الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية ؟
- ما المقصود بالشمول المالي، وعلى ماذا يركز ؟
- فيما تتمثل مبادرات وجهود البنوك الإسلامية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة

تطرقنا الى عدة فرضيات وذلك من اجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة وهي كتالي:

الفرضية العامة: توفر الصيرفة الإسلامية منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتجذب العملاء العازفين عن التعامل مع البنوك التقليدية.

الفرضية الأولى: تساهم البنوك الإسلامية في توفير خدمات التمويل متنوعة.

الفرضية الثانية: يساعد الشمول المالي على توفير ووصول الخدمات المصرفية الى كافة شرائح المجتمع، وذلك بارتكازه على عدة عناصر أساسية من اجل تحقيق أهدافه.

الفرضية الثالثة: تحاول البنوك الإسلامية الجزائرية، توفير احتياجات ورغبات العملاء بما يدور في دائرة الحلال.

3. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في التركيز على الدور الذي يمكن الي تلعبه المصرف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من خلال دراسة حالة لبعض البنوك في الجزائر وسبل التمويل الإسلامي في المجتمعات الإسلامية، كما تتناول هذه لدراسة التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

4. أهداف الدراسة

- نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- ✓ تحديد الإطار النظري للدراسة ومحاولة الوقوف على أهم المفاهيم الأساسية حول البنوك الإسلامية والشمول المالي.
 - ✓ توضيح المكانة التي تحتلها البنوك الإسلامية وقدرتها على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
 - ✓ التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر
 - ✓ الكشف عن مساهمة البنوك الإسلامية وأدواتها في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتقديم توصيات واقتراحات
 - ✓ تساعد على تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال البنوك الإسلامية.

5. أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

ومن أسباب اختيارنا لدراسة منها

- طبيعة التخصص العلمي وعلاقته بموضوع الدراسة

- الرغبة في التعمق في البنوك الإسلامية.
- الاهتمام بالمواضيع الحديثة خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي، والذي يعتبر مصطلح حديث النشأة مع قلة الأبحاث والدراسات التي تعمقت في تناوله.

6. منهج الدراسة

انطلاقاً مما سبق وللوصول الى اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بتطرق الى مفهوم كل من الشمول المالي والمصارف الإسلامية.

7. الدراسات السابقة

دراسة الاولى: قبائلي كمال . قاسم شاوش لمياء بعنوان دور الصيرفة الاسلامية في إرساء الشمول المالي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (1990-2022) مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ودور الصيرفة الإسلامية في إرساء وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال استعراض المفاهيم الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وصيغ التمويل والخدمات والمنتجات التي تُقدمها، والهيئات التي تؤطرها والتعرف على الشمول المالي، وأهميته، وأهدافه التنموية. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية رغم التجربة الفتيّة والمتأخرة لها في الجزائر، إلا أنها تُساهم في إرساء الشمول المالي؛ إذ تُقدم منتجات وخدمات تُعطي خيارات متنوعة لكل الفئات، عبر القنوات الرسمية لتحقيق الرفاة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

الدراسة الثانية: حدابوي أسماء بعنوان دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2011-2021 دراسات اقتصادية.

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به الصيرفة الاسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الاسلامية في الجزائر تأخذ شكلين أولهما البنوك الاسلامية والمتمثلة في بنكي السلام والبركة والنوافذ الاسلامية عبر البنوك التقليدية، كما خالصنا إلى أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تعتبر ضعيفة ما يعني عدم وصول العديد من الأفراد للخدمات المالية التي تقدمها

البنوك، حيث يمكن للصيرفة الإسلامية في الجزائر أن تساعد على تحسين مؤشرات الشمول المالي باستقطابها لفئات جديدة يستبعدا النظام المصرفي التقليدي.

الدراسة الثالثة: مهراوي حنان بعنوان الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي.

هدفت الى معرفة الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة من أهم صيغ التمويل التي تعتمد عليها مختلف الدول نظرا لنجاعتها في التمويل ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، والجزائر انتهجت هذه الصيغة بموجب قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال لإنشاء البنوك الإسلامية، حيث تقدم هذه الأخيرة صيغ تمويل تختلف عن تلك الصيغ التي تقدمها البنوك التقليدية مثل المضاربة، المرابحة والمشاركة. لكن وبالرغم من اعتماد بنوك إسلامية في المنظومة البنكية الجزائرية إلا أن التنظيم القانوني لنشاط هذه الأخيرة يبقى غائبا ، حيث يعتبر النظام 20-02 الصادر عن مجلس النقد والقرض الإطار القانوني الوحيد لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وحتى هذا النظام يبقى مجرد إطار عام تضمن فقط الإشارة إلى بعض التعاريف البسيطة دون أي تنظيم فعلي للصيرفة الإسلامية . الكلمات المفتاحية: بنك، إسلامي، عمليات بنكية

الدراسة الرابعة: آسيا الوافي بعنوان ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الازمات المالية العالمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019م.

هدفت الدراسة الى معرفة الأزمات المالية ومدى تكرارها وشمولية وانتشارا منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتسببت الأزمة المالية العالمية التي برزت آثارها فعليا في منتصف عام 2007 إلى 2008 في انهيار الأسواق المالية العالمية، وإفلاس مؤسسات مالية كبيرة أو بيعها، واضطرت الحكومات والدول الأكثر ثراء إلى المضي في تطبيق خطط الإنقاذ لانتشال أنظمتها المالية من الانهيار. في حين أبدت المصارف الإسلامية ردود أفعال اقتصادية إيجابية جعلتها متميزة فكان تأثير الأزمة عليها طفيفا أو ثانويا، بل إن الكثير من غير

المسلمين حولوا تعاملاتهم المالية صوب المصارف الإسلامية، نظرا للاضطرابات التي مست النظام المصرفي الغربي وشعورهم بان المصارف الإسلامية هي الملاذ الأخير من هذه الأزمة لكونها تتمتع بمناعة وقائية ضد الأزمات مستمدة من اعتمادها على الضوابط الشرعية والأخلاق في الأعمال المصرفية الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية أظهر تطور التمويل العالمي في السنوات الأخيرة النمو المتزايد للمصارف الإسلامية وأبرزت الأزمة المالية الأخيرة سقوط الكثير من المصارف التقليدية. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية المصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية ودراسة أسسها وضوابطها الشرعية في مقاومة الأزمات المالية والوقاية منها. وبغية بلوغ الهدف المرجو من هذه الدراسة قسم الموضوع إلى أربعة فصول تضمن الفصل الأول الجوانب النظرية والفكرية للأزمات المالية وتناول الفصل الثاني الجوانب النظرية للمصارف الإسلامية، وعالج الفصل الثالث أهم أسس وضوابط المصارف الإسلامية ودور الرقابة الشرعية في إدارة المخاطر فيها، أما الفصل الرابع فقد خصص لتوضيح مدى نجاعة المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية ومدى قدرتها في أن تكون كصمام أمان للأزمات المالية في المستقبل

الدراسة الخامسة: اسية هتشان، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد 6، جامعة عنابة، 2019.

هدفت الى التعرف على البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال ووظيفتها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم الفرد والمجتمع، ولقد أخذت به العديد من الدول لتدعيم هيكلها المالي والاقتصادي، مما عرف انتشارا واسعا أدى إلى تحول بعض البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، كون هذه الأخيرة لا تهدف إلى تحقيق الربح بكل الوسائل فقط، وإنما تحقيق الربح في إطار إدارة المال الحلال و بأسلوب فعال يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

8. صعوبات الدراسة

وكأي طالب وفي إطار تحضيرنا لدراسة واجهتنا بعض الصعوبات، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي كونه مصطلح حديث النشأة.
- الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية على شبكة الانترنت وعدم إفصاحها فيها عن كافة المعلومات خاصة فيما يتعلق بالأنظمة ولوائح والاكتفاء ببعض التقارير المالية.
- الصعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الكافية للبنوك الإسلامية خاصة تلك المتعلقة بالسنوات الأخيرة.

9. هيكل الدراسة

من اجل الالمام بموضوع الدراسة قسمنا البحث الى جانبين نظري وتطبيقي فالأول جاء بعنوان الجانب النظري للدراسة وشمل فصلين اساسيان الفصل الأول جاء بعنوان الاطار النظري للصيرفة الإسلامية وشمل ثلاث مباحث رئيسية تضمن كل مبحث ثلاثة مطالب فرعية فكانت كتالي: المبحث الأول بعنوان ماهية البنوك الإسلامية وشمل كل من النشأة وتعريف البنوك الإسلامية وخصائص واهداف البنوك الإسلامية وأوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والمبحث الثاني: اساسيات عمل البنوك شمل ما يلي صيغ التمويل البنوك الإسلامية ومصادر تمويل البنوك الإسلامية وخدمات البنوك الإسلامية اما بالنسبة للمبحث الثالث: التحول من المصارف التقليدية الى المصارف الاسلامية شمل مفهوم التحول ودوافعه وانواعه ومتطلبات نجاح التحول وأخيرا خلاصة الفصل.

اما الفصل الثاني الاطار النظري للشمول شمل المبحث الأول: تعريف الشمول المالي واندراج تحته مفهوم ونشأة الشمول المالي وأهمية وخصائص الشمول المالي وأهدافه والمبادئ الأساسية للشمول المالي، اما المبحث الثاني: أبعاد الشمول لمالي ومؤشرات قياسه واندراج تحته أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس الشمول المالي والركائز الأساسية للشمول المالي اما المبحث الثالث: متطلبات وسياسات الشمول المالي ومعوقاته. شمل متطلبات الشمول المالي سياسات الشمول المالي ومعوقات الشمول المالي وأخيرا خلاصة الفصل.

اما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد شمل فصل واحد حيث احتوى على اثر التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي واندراج تحته ثلاث مباحث وهي المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر شمل كل من نبذة عن تبني الجزائر للمصارف الإسلامية

والصيرفة الإسلامية من الناحية القانونية والتشريعية والصعوبات التي واجهة الصيرفة الإسلامية في الفترة ما قبل قانون 20-02، أما بالنسبة المبحث الثاني: دراسة عينة من البنوك أولها دراسة واقع الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي بنك BADR وثانيها دراسة حول واقع الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي لبنك البركة وثالثها دراسة حول واقع الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي لبنك السلام وأخيرا المبحث الثالث: تحديات وسبل تفعيل الشمول المالي عن طريق الصيرفة الإسلامية واندراج ضمنه اهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تفعيل الصيرفة الإسلامية وتعزيز الشمول المالي والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي وأخيرا خلاصة الفصل.

وفي الأخير خاتمة جاءت كحوصلة ومجموعة من النتائج والتوصيات والاقتراحات

الجانب النظري

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات التي تقدمها والتي تمثل أحد أهم الوسائل اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية ، فقد لعبت دورا محوريا فعال في تحريك الأموال والتقليل من ظاهرة الاكتتاز ، ورغم استحالة إقامة اقتصاد بلا بنوك إلا انه لا يمكننا تجاهل حقيقة إن هذه البنوك لا تتوافق وتعاليم العالم الإسلامي لذا كان لابد من البحث عن بديل لها لتلبية حاجاته الاقتصادية وفقا لمعتقداته، فظهرت البنوك الإسلامية في الربع الأخير من القرن الماضي تعمل بمكانيزمات خاصة تميزها عن غيرها مرتكزة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أثناء قيامها بدورها في الوساطة المالية ، ورغم قصر عمرها على الساحة المالية العالمية إلا أنها حققت نموا سريعا وانتشارا واسعا، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتي أبرزتها كمنافس قوي للبنوك الأخرى لقدرتها على مجابهة تداعياتها. الأخيرة من خلال ما سبق فإن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نظرة شاملة حول البنوك الإسلامية وآليات عملها. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتطرق الى التعرف على:

- المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
- المبحث الثاني: اساسيات عمل البنوك الاسلامية
- المبحث الثالث: التحول من المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية بأنها ذلك النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وللتعرف أكثر على البنوك الإسلامية، سنقوم بتطرق الى بتعريف بالبنوك الإسلامية:

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

وقبل التطرق الى التعريف بالبنوك الإسلامية لابد من معرفة متى نشأت وتطورت وسنقوم بتفصيل فيها في ما يلي:

أولاً: نشأة البنوك الإسلامية

ان المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق الادخار توفير لصغار الفلاحين.

ثم تم انشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، وفي الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م الإسلامي الدولي عام 1997.

والان انتشرت البنوك الإسلامية في جميع انحاء العالم، حتى ان البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ او فروع او بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.¹

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010م-1431هـ، ص192.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان كما أن القوانين المنظمة لها اقتضت على ذكر العمليات التي تجعل من ما مصرفاً، وسوف يتم استعراض بعض هذه التعريفات: نجد ان د. احمد النجار عرفه " بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي " ¹.

ويعرف أيضا بأنه "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها بصفة فعالة يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة". ² هي مصارف تجارية (تهدف الى الربح) تقوم بتقديم الخدمات المصرفية في اطار الشريعة الإسلامية ³

هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الاعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام ⁴ ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسة مالية تعمل على تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وفق مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

¹ جمال العساوي، سويس طه عبد الرحمن، البنوك الإسلامية، قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، د س، ص 253.

² بريش عبد القادر، خلدون زينب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016م، ص 33- 34.

³ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010م-1431هـ، ص193.

⁴ حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012م ، ص109.

المطلب الثاني: خصائص واهداف البنوك الإسلامية

ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتطرق الى اهم مميزات واهداف البنوك الإسلامية وهي كتالي:

أولاً: خصائص البنوك الإسلامية

استنادا الى المفاهيم الخاصة بالبنوك الإسلامية والتي تتضمنها التعريفات السابقة، فان البنوك الإسلامية هذه تتسم ببعض السمات، أي الخصائص أو الصفات، منها:

1. **استبعاد التعامل بالربا (الفائدة):** تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيس للبنك الإسلامي وبدونها يصبح مثل البنوك التجارية، وذلك لان الإسلام يحرم التعامل بالربا ويهدف الى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة. ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للبنك الإسلامي، ووجدها يتفق مع البنية الإسلامية للمجتمع الإسلامي، وتضفي على أنشطته دواع عقائدية، تجعل القائمين عليها يشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف الى تحقيق الربح فقط.¹

2. **اتباع قاعدة الحلال والحرام:** ينطبق الاقتصاد الإسلامي من المعايير واحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة. أو ما يعرف بالشريعة الإسلامية والشريعة الإسلامية تقرر العمل كمصدر للكسب، بدلا عن اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب، وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية، عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحرام والحلال التي حددها الإسلام.²

3. **الصفة التنموية للبنوك الإسلامية:** تقوم البنوك الإسلامية على بناء فكري خاص وهو الإسلام ونظامه الشامل، لذلك تتصدى وفق هذا البناء للتنمية الاقتصادية بحيث تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستطيع البنك الإسلامي القيام بهذه الوظيفة عن

¹ فؤاد بن حدو، الاقتصاد الإسلامي وما بعد الازمة المالية العالمية دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية، طبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة- الجزائر، 2018، ص369.

² احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان-عالم الكتب الحديث، اريد، 1428-2008م، ص62.

طريق تدعيم الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

4. تسيير وتنشيط حركة التبادل بين الدول وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخبرات فيما بينها: وهذه خاصية قد تتميز بها البنوك التجارية الا ان البنوك الإسلامية لا تجلب ويلات الربا مع تسهيل هذه الحركة.²

5. احياء نظام الزكاة: أقامت بعض البنوك الإسلامية صناديق خاصة لجمع أموال الزكاة تتولى هي ادارتها، كما اخذت على عاتقها أيضا إيصال هذه الأموال الى مصارفها المحددة شرعا كما هو الحال في بعض البنوك الإسلامية الخليجية.³

6. المساهمة في احياء ونشر فقه المعاملات: لا احد ينكر ان الكثير من ادوات التمويل الإسلامية وفقهها قد تم نشره في العقود الثلاثة الأخيرة بمساهمة فعالة من البنوك الإسلامية، فبعد أن كان غفه مثل هذه المعاملات محصورا في علماء الفقه وخرجي كليات الشريعة اصبح الآن مشهورا ومنشرا بين عدد كبير من المسلمين الذين يتعاملون مع البنوك الإسلامية أو يعلمون فيها وذلك من خلال النشرات والاعلانات والندوات والدورات التي تساهم البنوك الإسلامية فيها مساهمة فعالة.⁴

7. عدم اسهام هذه المصارف وتأثرها المباشرة فيما يطرأ على النقد من التضخم: فالمصرف اللاربيوي حتي الاقتصاد غير الإسلامي، يقع خارج اطار وآلية عمليات السوق المفتوحة التي تجري عادة بين المصارف المركزية والتجارية، في علاقات وترايط بين عملية الخصم واعادة الخصم، أن مخططي السياسة النقدية في حالة عملهم على زيادة السيولة النقدية، يلجؤون عادة الى خفض سعر الفائدة إعادة الخصم، وبذلك يدفعون المصارف التجارية الى زيادة عرض النقد في السوق وتغطية طلبات الاستثمار أما اذا أراد مخططو السياسة النقدية العكس من ذلك، فانهم يقومون

¹ المرجع السابق، ص 63.

² محمود حسين الوادي، حسين حسن سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 46

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ فؤاد بن حدو، الاقتصاد الإسلامي وما بعد الازمة المالية العالمية دراسة مقارنة مع أنظمة الوضعية، المرجع السابق ص370.

برفع سعر إعادة الخصم، وبذلك يدفعون المصارف التجارية الى اقبال على عمليات إعادة الخصم لدى المصرف المركزي، وعند ذلك يستطيعون تقليل حجم السيولة النقدية لن يكون لها أي دور في تطويرها أو الحد منها.¹

8. **تصحيح وظيفة النقود:** في الاعمال الربوية تؤدي الى زيادة النقود وتمثل المحرك الأساسي في الاقتصاد الرأسمالي، دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية، بينما صيغ التمويل في البنوك الإسلامية تجعل المال متداولاً بين الجميع، وإذا أضفنا إليها الزكاة فأنها تصبح أهم الأدوات للتصحيح النقدي، وعليه فإن النقد في الاقتصاد الإسلامي يشارك في العملية الإنتاجية فيؤدي وظيفته، وهي (قاعدة الاستثمارية)، وليس القاعدة الافتراضية، أو المتاجرة في الديون.²

9. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** البنوك الإسلامية بطبيعتها الإسلامية يجب أن تزوج بين جانبي الانسان المادي والروحي، وليس أدل على ذلك من منح القروض الحسنة والمساهمة في زواج المسلمين وغيرها من الاعمال التنموية الاجتماعية، والنظام الاقتصادي الإسلامي الطي تعمل ضمنه البنوك الإسلامية لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنموية فقط بل أنه يعد التنمية الاجتماعية أساساً لا تؤدي التنمية الاقتصادية ثمارها الا بمراعاته.³

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر الأردن - عمان ، 1998، ص 196.

² فؤاد بن حدو، الاقتصاد الإسلامي وما بعد الازمة المالية العالمية دراسة مقارنة مع أنظمة الوضعية، المرجع السابق، ص 370.

³ محمود حسين الوادي وحسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، المرجع السابق، ص 46.

ثانياً: اهداف البنوك الإسلامية

وتتمثل اهداف البنوك الإسلامية في ما يأتي:

1. الأهداف المالية:

انطلاقاً من ان المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فان لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي: ¹
جذب الودائع وتمييزها: يعد هذا الهدف من اهم اهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف الى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والامر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وافراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي؛

استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية، والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين او المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة، تحقيق التنمية الاجتماعية.

تحقيق الأرباح: الأرباح هي المحصلة من النشاط المصرفي الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح المصرف تؤدي الى زيادة القيمة السوقية لاسهم المساهمين. والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.²

¹ حربي محمد عرفات، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص 121 - 124.

² نفسه، ص 121 - 124.

- **اهداف خاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع المصرف الإسلامي اهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في اطار احكام الشريعة الإسلامية، نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسا لإدارتها.

توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق (المحلية، الإقليمية، الدولية).

توفير الأمان للمودعين: من اهم عوامل نجاح المصارف مدى ثقة المودعين فيها، من خلال توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة الى تسهيل أصول ثابتة.

2. أهداف داخلية:

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى الى تحقيقها منها:¹

تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث ان الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لابد ان تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتم ذلك الا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في المصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول الى افضل مستوى أداء أفضل مستوى أداء في العمل.

¹ آسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الازمات المالية العالمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019م، ص96.

تحقيق معدل نمو: تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستثمار وخصوصا المصارف حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد ان تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية .

الانتشار الجغرافيا واجتماعيا: حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة الى الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع ،وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في اقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك الا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

3. الأهداف الاجتماعية:

تسعى البنوك الإسلامية الى تقديم الخدمات الاجتماعية جنباً الى جنباً للخدمات المالية، وهذا ما يميز هذه البنوك عن غيرها التقليدية، فهي تهدف الى التوزيع العادل للدخل في المجتمع عن طريق صناديق الزكاة التي لدى البنك، وذلك لأحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين الأفراد المجتمع ودعم الطبقة الفقيرة.¹

4. الأهداف الابتكارية:

ومن سنتطرق للأهداف الابتكارية:²

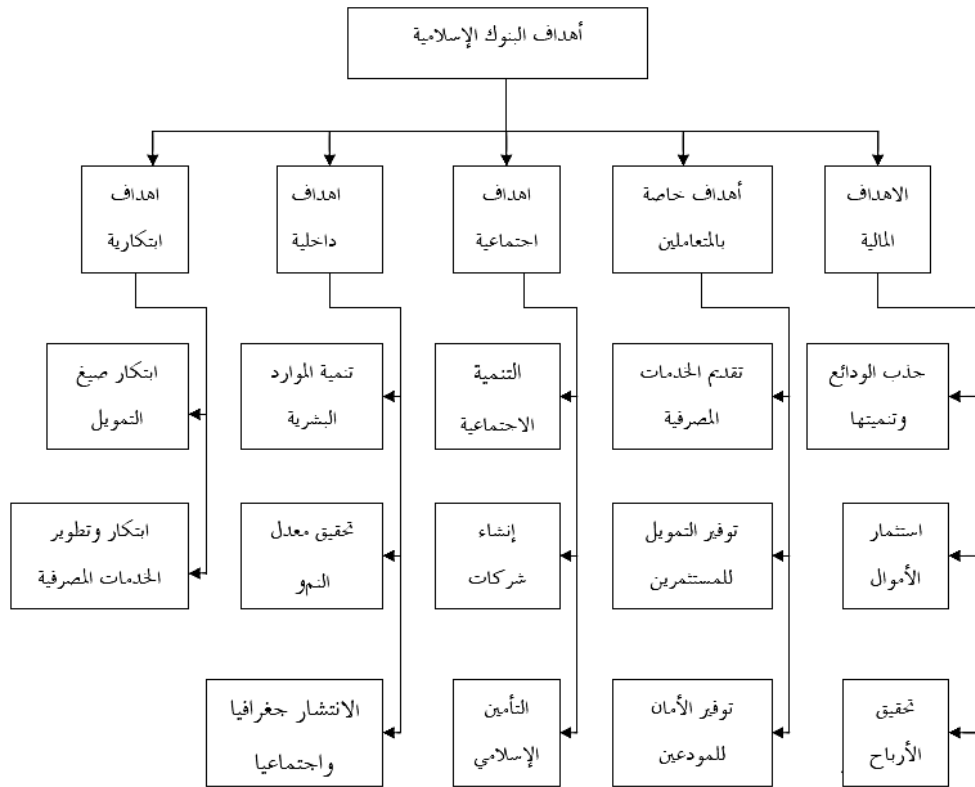
- ابتكار صيغ التمويل سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين.
- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام لتلبية متطلبات الزبائن والشكل التالي يلخص اهداف الصيرفة الإسلامية.

¹ آسية هتشان، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة - مخبر المؤسسات

الدستورية والنظم السياسية، العدد6، جامعة عنابة، 2019، ص107-108

² بن هوارية حليلة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بسوق الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، 26، العدد1، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص30.

الشكل رقم (01-01): اهداف الصيرفة الإسلامية



المصدر: بن هوارية حليلة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بسوق الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية 26، العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 30.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية

يوجد الكثير من أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكن سوف نقتصر على ذكر أهمها:

أولاً: أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

- ✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية من حيث الاسم، فكلاهما بنوك.
- ✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية من حيث الوظيفة، اذ انكلا منهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين
- ✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في مجموعة الخدمات البنكية مثل تحويل الأموال الصرافة وتحصيل الديون بالإئابة عن الدائن وتأجير الصناديق الحديدية وإصدار الشيكات السياحية وعملية الاكتتاب الأسهم.
- ✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فوائد، حيث، يتعهد البنك بردها دون زيادة أو نقصان، مع ما يرافق هذه السلعة من خدمات كإصدار الشيكات واستخدام الآت السحب النقدي واصدا بطاقات الائتمان

✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في استثمار باسم الشركات دون سندات

✓ تخضع البنوك الإسلامية و البنوك التجارية الى رقابة البنك المركزي على حد سواء¹

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

- ✓ يتضمن اسم البنك عقيدة (البنك الإسلامي) بينما لا يشير البنك التجارية الى منهجه، رأسمالي او اشتراكي مثلاً يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التجارية على الاقتراض بالفائدة

✓ يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءاً كبيراً من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإيجار المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التجاري

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان، الأردن، 1429هـ-2008م، ص122.

- ✓ تخضع البنوك الإسلامية الى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية، إضافة للرقابة البنكية من قبل البنك المركزي . بينما لا تخضع البنوك التجارية الا للرقابة البنكية من قبل البنك المركزي
- ✓ تتطلب الاستثمارات البنك الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة، بينما يمنع على البنوك التجارية هذا التملك خوفا من تجميد أموالها.
- ✓ تتطلب بعض الاعمال البنكية للبنك الإسلامي ممارسة التجارة في السلع ، بينما لا يسمح للبنوك التجارية بهذه الممارسة خوفا من الاحتكار.
- ✓ لا يتطلب البنك الإسلامي ضمانات من قبل المستثمرين كون التمويل مشارك بالربح والخسارة ، وفي غالب الأحوال تكون هذه الضمانات لغايات التعدي او التقصير في إدارة المشروعات ، بينما تطلب البنوك التجارية ضمانات على الأصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.
- ✓ للبنوك الإسلامية مسؤوليات تنموية واقتصادية واجتماعية قد لا تكون من أولويات البنوك التجارية التي ليس لها هدف سوى تحقيق الربح.
- ✓ تأخذ البنوك الإسلامية بماذا الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد ولا يؤدي ذلك الى زيادة تكلفة عليه، بينما تسارع البنوك التجارية الى فرض غرامات ربوية على المتخلف عن السداد ومن ثم الحجز على الأموال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني بالبخس الأسعار .
- ✓ تركز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع ويحسب أولويات الحاجات الإنسانية، بينما لا هتم للبنوك التجارية سوى بالضمانات والقدرة على تسديد القروض ¹.

¹ فؤاد بن حدة، الاقتصاد الإسلامي وما بعد الازمة المالية العالمية " دراسة مقارنة مع الانظمة الوضعية"، المرجع السابق، ص427.

الجدول رقم (01-02) يمثل مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	
ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في بلاد الإسلامية، وكان الدافع الأساسي لها دينيا.	النشأة
تقوم على أساس الفائدة المصرفية	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات.	أساس التعامل
الايراد المبني على أساس الفائدة المصرفية، محدد ومتفق عليه مسبقا.	تطبيق قاعة الغنم بالغرم، أي قبول الناتج سواء أكان ربحا أو خوفا.	الايراد
سلعة يتم الاتجار بها، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود)	وسيلة توسط في المبادلات ومقياس للقيم (تجارة بالنقود)	النقود
على أساس الإقراض في شكل قرض مباشر، أو تسهيلات	على أساس البيوع، والاجارة، والمشاركة، الخ..	أشكال التمويل
في صورة تبرعات	في صورة تبرعات، وقرض حسن وزكاة	التكافل الاجتماعي
قسم (إدارة) القروض والجاري المدين من أقوى الأقسام في المصرف	- لا يوجد مدين (الا في اضيق الحدود وعلى سبيل الاستثناء) - قسم بيوع ومشاركات واجارة . - لجنة فتوى - صندوق قرض حسن - صندوق الزكاة - صندوق الغرمين	الهيكل التنظيمي
قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر .	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية	التخصص

المصدر: فؤاد بن حدو، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي وما بعد لازمة المالية العالمية" دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية"، طبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، م، 2018 ص428.

المبحث الثاني: اساسيات عمل البنوك الإسلامية

المصرف هو مؤسسة مالية، هدفها المعلن هو تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها ومن خلال المبحث سنتطرق الى التعريف صيغ التمويل البنوك الإسلامية:

المطلب الأول: صيغ التمويل البنوك الإسلامية

أولاً: التعريف المضاربة

1. مفهومها

أ. لغة: كلمة المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها، قال تعالى "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله". وترجع هذه التسمية كذلك الى: " اتجار الانسان بمال غيره وتيمى المضاربة أيضا بالقراض او المقارضة"¹.

ب. اصطلاحاً: نذكر جملة من التعريفات هي :

عرفت انها: " صيغة من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج المال والعمل، لإقامة مشروعات اقتصادية يمولها" صاحب المال" ويديرها المضارب، على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول اذا ثبت عدم تقصير المضارب، وعدم اخلاله بشروط عقد المضاربة."²

وتعرف أيضا بأنها: المضاربة- كما بينا- اتفاق بين طرفين، يقوم أحدهما فيه بتقديم المال لكي يعمل فيه الآخر- بالتجارة غالبا- على ان يكون الربح بينهما بحص شائعة منه في الجملة.³

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، طبعة الاولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 1428-2007م، ص176.

² جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة بديل اقتصاد السوق، معهد العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، ص72.

³ فؤاد الفسفوس، البنوك الاسلامية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1431هـ- 2010م، ص108.

في تعريف آخر: هي عقد بين صاحب المال والمضارب وصاحب عمل ماهر، يقوم فيه صاحب المال بالمساهمة في رأس مال المؤسسة أو نشاط يديره صاحب العمل بصفته مضارباً، و يتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط أو المؤسسة وفق شروط عقد المضاربة، ويتحمل صاحب المال الخسارة وحده ما لم تكن هذه الخسائر بسبب سوء تصرف من المضارب أو إهماله أو إخلاله لشروط عقد المضاربة.¹

2. شروط عقد المضاربة:

تشمل عملية المضاربة خمسة أركان وهي: رأس المال، العمل، الربح، الصيغة، العاقدان، أما شروط عملية المضاربة فهي شروط متعلقة بالربح والعمل ورأس المال.²

الجدول رقم (01-03): شروط عقد المضاربة

شروط رأس المال	شروط العمل	شروط الربح
ان يكون رأس المال نقوداً) يجوز أن تكون أصول بشرط تحديد قيمتها عند العقد) أن يكون رأس المال معلوماً) تحديد قيمته وعملته) أن يكون رأس المال حاضراً ليس ديناً في ذمة المضارب	أن يتم تسليم رأس المال للمضارب أن يتقيد المضارب بالشروط التي تم الاتفاق عليها أن يكون مجال المضارب مشروعاً	ان يتم الاتفاق في البداية على كيفية توزيع الربح بين الطرفين أن يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من البرح (30% او 50%...الخ) لا يجوز أن يكون الربح مقدار محدد من المال

المصدر: احمد عزوز، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسات الموصفات النموذج المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، الفا للوثائق، عمان الأردن، 2023، ص67.

3. أشكال المضاربة:

للمضاربة أشكال مختلفة نستطيع أن نذكر منها ما يلي:³

¹ شهاب احمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1433-2012م، ص31

² أحمد عزوز و عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي، الطبعة الاولى، الفا للوثائق ، عمان الأردن، 2023، ص 66-67.

³ محمود حسن الصوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1434-2004م، ص 148-149.

✓ **المضاربة الثنائية:** فتتكون من طرفين أحدهما يقدم المال، والثاني يقدم العمل والجهد والإدارة.

✓ **المضاربة الجماعية:** هي المضاربة المشتركة متعددة الأطراف، وتدل على تعدد الأطراف المشاركة من ناحيتي أرباب المال وأرباب الخبرة والعمل.

✓ **المضاربة المطلقة:** هي المضاربة المفتوحة غير المقيدة بنشاط معين أو التعامل مع أفراد بأنفسهم، أو فترة زمنية، أو مكان معين. وبعبارة أخرى، فإن المضاربة المطلقة خالية من أي قيود قد يفرضها رب المال على المضارب. كما يتمتع المضارب بحرية التصرف في اختيار أنشطة المضاربة كما يراها مناسبة لكفاءته وخبرته.

✓ **المضاربة المقيدة:** يتمثل هذا الشكل من المضاربة بالقيود أو الشروط التي يضعها رب المال على المضارب للحفاظ على ماله وتأمين مخاطر هلاكه، أو طلباً لمنفعة يرغب في الحصول عليها. وإذا ما خالف المضارب القيود أو الشروط المتفق عليها يصبح ضامناً لرأس المال.

✓ **المضاربة الموقوتة:** هي المضاربة محددة بصفقة معينة، وتنتهي بعدها، أي يحدد فيها الزمن لدوران رأس المال دورة واحدة.¹

✓ **المضاربة المستمرة:** هي مضاربة غير محددة بصفقة معينة، وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات.²

ثانياً: المشاركة

1. تعريفها

- **لغة:** المشاركة أو الشركة هي اختلاط، أي خلط ملكية أو النصيبين أو المالكين فيما بينهما، بحيث لا يتمايزان، فيصعب التفرقة بينهما.³

- **اصطلاحاً:** هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية. ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من

¹ فؤاد بن حدو، الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية، المرجع السابق، ص396.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، المرجع السابق، ص181.

الربح ، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح. أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.¹

وفي تعريف آخر: تتمثل هذه المشاركة حينما يساهم المصرف في رأس المال المشروع، ومن ثم في ادارته والاشراف عليه طلية بقاء النشاط مستمرا في الإنتاج.²

2. شروط المشاركة:

أ- **الشروط الخاصة برأس المال:** يشترط في رأس المال المشاركة، أي شركة العنان، الآتي:³

- أن يكون رأس المال نقدا لا عرضا.
- ان يكون رأس المال حاضر لا دينيا ولا مالا غائبا.
- ان يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة.
- لا يشترط خلط أموال الشركاء في الشركة عند الجمهور، وان كان الخلط أفضل حتى يخرج المال من الضمان الشخصي الى الضمان المشترك.
- لا يشترط التساوي في الحصص رأس المال، كما لا تشترط المساواة في العمل والمسؤولية في العمل والمسؤولية والإدارة في الشركة.

ب- الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر:

- ان يكون العقد واضحا فيما يتعلق بقوانين توزيع الربح المشاع بين الشركاء تجنباً للخلاف مستقبلا
- ان يكون نصيب كل شريك ربح بنسبة شائعة منه ولا يكون مبلغا محدد.
- لا يشترط المساواة في حصص الربح ، و يجوز ان تزيد حصة احد الشركاء في الربح عن حصته في رأس المال اذا كان هذا الشريك عاملا في الشركة، وذلك مكافأة له تعويضا عن عمله وبديلا عن أجره.
- يجب أن تكون الوضعية، أي الخسارة، بقدر حصة كل شريك في رأس المال.

¹ مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، د د، د ب، 2006 ص 189.

² محمود حسن الصوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق ص 153.

³ نفسه، ص 226.

3. أنواع المشاركة:

نأخذ المشاركة في مجال الاستثمار أشكالاً كثيرة ومتنوعة غير أنها تدور بصفة عامة حول المحاور أو الاشكال التالية:

■ **المشاركة الثابتة (الدائمة):** يطلق عليها أيضا المشاركة الدائمة في رأس المال المشروع وهي قسمان ¹:

✓ **المشاركة الثابتة المستمرة:** وهي التي ترتبط بالمشروع نفسه حيث تظل مشاركة الصرف قائمة طالما أن المشروع موجود ويعمل .

✓ **المشاركة الثابتة المنتهية:** هي التي تعطي ملكية ثابتة في المشروع وما يترتب عليها من الحقوق، الا ان الانفاق بين المصرف والشركاء يتضمن اجلا محدودا لإنهاء العلاقات بينهما.

■ **المشاركة على أساس صفقة معينة :** تقدم هذه المشاركة مجالا واسعا امام المصرف كي يستثمر أمواله عن طريق الاختيار المضاربين له من الافراد والشركات على أساس الانتشار داخل القطاعات الاقتصادية مما يضمن لع توزيع المخاطر، ويمكن المصرف من الصيغ الشرعية التي تلزمه بتمويل الصفقة المطلوبة تمويلا كاملا أو جزئيا حسب قدرة الشريك.

■ **المشاركة المتناقصة:** هذه الصيغة بديلة عن تمويل القروض المتوسطة وطويلة الاجل في النظام الربوي، ذلك ان تعني استمرار المشاركة بين المصرف والعميل لمدة أطول منه في حال المشاركة المتناقصة التي توجي بأن المصرف سيخرج بعد مدة معينة بشكل تدريجي في اطار منظم متفق عليه.

ثالثا: تعريف المراجعة

1. مفهومها

لغة: مصدر من الربح وهو الزيادة أو النماء في التجارة ²

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة ، المرجع السابق، ص 182.

² احمد عزوز وعثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي، المرجع السابق، ص74.

اصطلاحا: الربح في التجارة الكسب بها، وربحته على سلعته أي اعطيته ربحا، وبيع المربحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة.¹

2. شروط عقد المربحة:

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها، لحديثه صلى الله عليه وسلم : من غشنا فليس منا (راواه أحمد وأبو داود والترمذي).
- بيان سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها البائع أساسا وما تم اضافته عليها من تكلفة كنقل وتخزين وضرائب .
- بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.
- أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود، ولا يجوز بيع النقود مربحة أو السلعة بمثلها، ولكن يجوز عمله بعملة أخرى مربحة كبيع الدينار الأردني مقابل الجنيه المصري مربحة، وهو ما يعرف بصرف العملات.
- أن تكون السلعة من ذوات الأمثال، أي أن يكون لها مثيل كالمكيات والموازين والعديدات.
- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكة السلعة من قبل البائع والمشتري.²

3. انواع المربحة:

ينقسم بيع المربحة الي نوعين هما³:

✓ **المربحة البسيطة:** وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة. فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إياها بربح في العادة. وقد يكون البيع مساومة دون ذكر ثمنها الأول (التكلفة) أو امانة أي ذكر ثمنها الأول. وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا.

¹ عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2011، ص139.

² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، المرجع السابق 238.

³ سعد عبد محمد وآخرون، عقد بيع المربحة في المصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 13، 2012، ص5.

✓ **المرابحة المركبة (المرابحة للأمر بالشراء):** هي احدى بيوع الأمانة، حيث يطلب شخص من شخص اخر ان يشتري له سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين. وهذا النوع من البيع تقوم به المصارف الإسلامية ويشكل نسبة كبيرة من استثماراتها

رابعاً: الاجارة

1. تعريفها

لغة: اسم للأجرة، وهو ما يستحق على عمل الخير ولذا يدعى به، يقال : الأعظم الله اجر¹.
اصطلاحاً: على انها العقد على منافع بعوض. وعرفت أيضاً بتمليك المنفعة بعوض معلوم، وقيل بتمليك منفعة رقبة بعوض².

2. شروط عقد الاجارة

ومن شروطها نجد:

- ✓ بقاء العين المؤجر بعد استيفاء المنفعة المعقودة عليها.
- ✓ أن تكون المنفعة متحققة من العين، ومقدوراً على استيفائها منه.
- ✓ أن تكون المنفعة معلومة لدى المؤجر والمستأجر؛ لانتقاء الغرر والجهالة.
- ✓ أن يكون للمنفعة قيمة مالية، ليحسن بذل في مقابلها.
- ✓ بالنسبة للأجرة يشترط فيها أن تكون معلومة محددة، غير قابلة للزيادة اذا ثبتت في الذمة³.

¹ احمد علي جرادات، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015م-1436هـ، ص188.

² جابر بن علي بن احمد الشحري، عقد الاجارة المنتهية بالتمليك في المصارف العمانية، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد6، العدد1، افريل 2022، ص8.

³ بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012-1433م، ص128-129.

3. أنواع التأجير أو الاجارة:

- **التأجير التشغيلي:** هو التأجير العادي الذي يقتصر على تأجير عين الانتفاع بها لمدة معلومة وبأجر معلوم، وقد عرفتة معظم التشريعات القانونية بتعريفات عدة، وهو ان يقع على منفعة معلومة بعوض معلوم لمدة معلومة.¹
- **التأجير المنتهية بالتملك:** وهي لا تختلف عن العقد الأول، باستثناء أن هذا النوع يجب أن يتضمن وعدا بتمليك-موضوع العقد- للطرف المستأجر (بموافقة طرفي العقد). وهذا النوع من العقود عبارة عن عقدين: العقد الأول هو عقد اجارة تشغيلية، يتبعه عقد آخر هو: عقد تملك موضوع العقد للطرف الثاني.²

خامسا: بيع السلم:

1. مفهومه

لغة: السلم والسلف بمعنى واحد، وسمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفا لتقديم رأس المال، كما أن السلم يعني أيضا التقديم والتسليم والاستعجال.³

اصطلاحا: بيع السلم شكل قديم من أشكال عقد البيع الآجل حيث كان الثمن يدفع معجلا عند التعاقد على السلع الموصوفة التي يؤجل تسليمها.⁴

2. شروط بيع السلم:

فهناك نوعان من الشروط متفق عليهما، نوع يتعلق برأس مال السلم وآخر يتعلق بالمسلم فيه (المبيع)، وتوضيح ذلك كما يلي:⁵

أ- شروط رأس المال السلم الثمن:

✓ ان يكون معلوم الجنس

¹ رشاد نعمان شابع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقہ الإسلامي، الطبع الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص349.

² نعيم نصر داود، البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 1433هـ-2012م، ص159.

³ رشاد نعمان شابع العامري، المرجع السابق، ص328.

⁴ محمد أيوب النظام المالي في الإسلام، أكاديمية انترناشيونال، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، 2009، ص397.

⁵ رشاد نعمان شابع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص331-332.

- ✓ ان يكون معلوم المقدار
- ✓ أن يسلم في مجلس العقد
- ب- شروط المسلم فيه المبيع:
- ✓ ان يكون في الذمة
- ✓ بيان محل التسليم
- ✓ أن يكون الاجل معلوما
- ✓ أن يكون مضبوطا بالصفة التي تنفي الجهالة والتي يختلف الثمن باختلافها.
- ✓ أن يكون معلوم الا لمقدار بكل ما ينضبط بما يتعارف عليه الناس.
- ✓ أن يكون مما يمكن وجوده عند حلول الاجل حتى يمكن تسليمه.
- ✓ ألا يكون رأس مال السلم والمسلم فيه مما يجري فيهما ربا الفضل أو نسيئة.

سادسا: الاستصناع

1. مفهومه

لغة: طلب الصنع، يقال: اصطنع خاتما، أمر أن يصنع له.

اصطلاحا: هو عقد على مبيع في ذمة، شروط فيه العمل.

قيل هو عقد مع صانع على شيء معين في الذمة، على شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، فاذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فان العقد يكون اجارة لا استصناعا. وبعض الفقهاء يقول: ان المعقود عليه هو العمل فقط؛ لان الاستصناع طلب الصنع وهو العمل.

ويقال للمشتري: (مستصنع) وللبائع (صانع) والشيء: (مصنوع).¹

2. شروط عقد الاستصناع

يشترط لعقد الاستصناع ما يلي²:

- بيان قدرة المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة، بحيث لا يدع مجالا للاختلاف أو النزاع.

¹ أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع القروض الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ، الأردن، 2010-1430 ، ص49.

² أحمد عزوز، عثمان علام ، الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي، ص78.

- أن يحدد فيه أجل الاستصناع، ومكان التسليم.
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه الى أقساط معلومة لأجل محددة.
- يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع، أما اذا قدم هذه المواد المستصنع يصبح العقد اجارة لا استصناعا.
- **المزارعة** تعرف لغة: مفاعلة الزرع واصطلاحا: هي تسليم الأرض الي عامل يزرعها أو يعمل عليها مقابل حصة شائعة مقدرة من الزرع أي تقديم الأرض الى من يزرعها مقابل ان يحصل على نسبة من ناتجها الكلي.¹
- وعمليا فان البنك الإسلامي يقوم بتقديم التمويل لصاحب الأرض أو صاحب العمل الزراعي الذي يحتاج الي تمويل ويتم توزيع الناتج من استثمار الأرض وفقا للاتفاق المبرم مسبقا. وإذا لم يأت الأرض بغلة بسبب من الأسباب تحمل الطرفان الخسارة، فالبنك يخسر أمواله أو جزءا منها وصاحب الأرض أو العميل يخسر منفعة أرضه وعائد عمله.²

سابعا: المغارسة

- المغارسة لغة:** من غرس الشجر والشجرة يغرسها غرسا. والجمع أغراس، ويقال للنخلة أول ما تثبت: غريسة.
- المغارسة في الاصطلاح:** هي دفع أرض -ليس فيها شجر- لمدة معلومة لمن يغرس فيها شجرا، على أن ما يحصل من الغراس والثمار تكون بينهما بنسبة معلومة.³ اما تطبيق صيغة المغارسة في المصارف الإسلامية فتتم باستخدام أحد الأساليب التالية:⁴

¹ سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 32(2)، الاغواط، ص228.

² عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة، المرجع السابق، ص91

³ أحمد عزوز أشرف محمد دوابه، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، المرجع السابق، ص139.

⁴ أحمد عزوز ، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي، المرجع السابق، ص73.

- **المغارسة المشتركة:** حيث تقوم المصارف الإسلامية بتمليك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم تقوم بعدها بالاتفاق مع المؤسسات الخبيرة في المجال الفلاحي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، فيقومون بأجراء دراسة معمقة عن إمكانية غرس الأشجار المثمرة واللازمة والملائمة لنوعية الأرض محل العقد، ليتم بعد ذلك الاتفاق بينهم وبين المصارف الإسلامية على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض تملكهم إياه وكذا جزءا من المحصول الذي ينتج من عملية الغرس إضافة الى جزء من هذه الشجرة.
- **المغارسة المقرونة بالبيع والاجارة:** حيث تقوم المصارف الإسلامية بامتلاك أرض صالحة للزراعة وتقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للمؤسسة شريطة أن تقرن البيع بعقد اجارة على العمل في الجزء الثاني من الأرض، ويكون الأجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر.

ثامنا: المساقاة

لغة: جاء في المصباح المنير: المساقاة مأخوذة من السقي، وذلك بأن يقوم شخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتهما ويكون له جزء معلوم.

اصطلاحا: دفع الشجر الذي فيه ثمرة معاملة فيما يزيد ثمرة العمل¹.

حيث تقدم المصارف الإسلامية هذا التمويل في صيغة معدات وآلات الري وملحقاتهم وتقوم بتركيبها في المزرعة مع قيام أصحابها بتشغيلها مقابل أن يدفع المؤسسة المالية جزءا من انتاجها، كما تلتزم المصارف الإسلامية بتغطية كل نفقات التشغيل والصيانة وجلب قطع الغيار، إضافة الى الري ومدخلات أخرى كالبذور والمخصبات والمبيدات الحشرية².

¹ حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1430-2009، ص182.

² احمد عزوز، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المرجع السابق، ص72.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

ان البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك يجب ان تتوفر على الموارد المالية الكافية، حتى تتمكن من القيام بمختلف مهامها ولمتابعة نشاطاتها، بحيث يوجد هناك عدة مصادر لتعبئة مواردها تم تقسيمهم الى:

1- المصادر الداخلية: تتمثل في: ¹

- رأس المال: ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في اعداد المشروع لمزاولة نشاطه ومن هنا، فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلا عن تضائل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف
- ويجب أن يكون رأس مدفوعا بالكامل، ولا يبقى أي مبلغ مستحقا في ذمة أصحابه، كما يجب أن يكون رأس المال كافيا لمواجهة حاجات المصرف المختلفة.
- الاحتياطات: أرباح محتجزة لتقوية ودعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على سلامة رأس المال.

والاحتياطات عادة تخص أموال المساهمين، وتقتطع من صافي أرباحهم ولا شأن لهم بأرباح المودعين، وتتمثل احتياطات المصارف الإسلامية في الحسابات التالية:

أ- حساب الاحتياطي القانوني: الذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك وهو الأهم يتكون من اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي تحققها، وهي نسبة تختلف بحسب الدول، بل قد تختلف في الدولة الواحدة، بحسب المراحل التي تمر منها تكوين الاحتياطي وتسري هذه النسبة على البنوك الإسلامية ولنفس الاهداف².

ب- حساب الاحتياطي الاختياري: وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكنه ناتجا عن اتفاق بين المؤسسين وذلك لتعزيز المركز المالي للمصرف، لمواجهة المخاطر المحتملة،

¹ نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص33-34.

² عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص181.

ويمكن ان يأخذ نسبا مختلفة من مصرف الى آخر، هذا الاحتياطي يخضع لنفس شروط الاحتياطي القانوني، كأن ينص عليه القانون التأسيسي الذي يبين نسبة الأرباح التي تحول الى هذا الحساب.

ت- حساب الاحتياطي الرأسمالي: وينتج هذا الاحتياطي عن إعادة تقييم الأصول الثابتة، حيث تضاف الزيادة الى حساب احتياطي رأسمالي؛ وهذا الاحتياطي لا يعتبر أموالاً مجزية لحساب المساهمين مثل سائر الاحتياطات الأخرى، بل هي تعتبر تضخيماً لقيمة بعض الأصول الثابتة.

- **حساب الأرباح غير الموزعة:** وتمثل الأرباح المرحلة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وذلك في انتظار الاتفاق على كيفية التوزيع، وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين.¹

ويتضح مما ورد أن المصارف الإسلامية تقوم بتخصيص جزء من الأرباح المتحققة، واحتجازه كرأس مال احتياطي لدعم مركزها المالي بهدف المحافظة على سلامة رأس المال، وتوسيع نشاط المصرف من خلال إعادة استثمارها.

- **المخصصات:** وتعرف المخصصات على أنها مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوماً وقت الحدوث، أو مقداره بدقة.

وتهتم المصارف الإسلامية بتكوين مخصصات لمواجهة المشاكل المرتبطة ببعض الأضرار أو خيانة الأمانة وغيرها من الأخطار، ويعتبر مخصص مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في مصارف الإسلامية.

2- المصادر الخارجية: تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية مع المصادر الخارجية للبنوك التقليدية الى حد كبي من ناحية الشكل، لكنها تختلف عنها من حيث طريقة معاملتها وتتمثل في المصادر التالية:

- **الودائع:** تتلقى البنوك الإسلامية الودائع بشكل مخالف للبنوك التقليدية وتستخدمها بطرق مغايرة وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية أي مبدأً تحريم الفائدة، وتتمثل في الودائع التالية¹:

¹ نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، المرجع السابق، ص 35.

✓ **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** وتعرف الحسابات الجارية على أنها حسابات تعطى لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع، دون تحصل أصحابها على أي عائد، وهي لا تختلف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية وذلك من حيث ابرام عقد الإيداع وشكله، كيفية السحب والضمان الكامل الاسمية، وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقترضها الموردون للبنك الى حين الحاجة اليها وذلك في الاجل القصير، أما الخاصية التي تتميز بها الودائع تحت الطلب عند البنوك الإسلامية هي إمكانية صاحب الوديعة أن يرفق طلبه من أجل فتح الحساب الجاري لصالحه بأذن منه للبنك في استخدام رصيده بعد أن يدمجه مع أمواله وأموال بقية العملاء مع التزام البنك بأدائه عند الطلب.

- **الودائع الاستثمارية: (حسابات استثمارية)** يقابل الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية الودائع لأجل والودائع بأخطار في البنوك التقليدية، وتعرف الحسابات الاستثمارية على أنها: الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح عن طريق قيام البنك بتوظيفها واستثمارها. وتعتبر بالنسبة للبنك بمثابة عقد مضاربة بين البنك والمودع، فلا يضمن البنك الوديعة ولا أرباحها اذا قصر أو تعدى أو خالف شروط العقد وتنقسم الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية الى نوعين:

أ- **الودائع الاستثمارية العامة: (غير مقيدة)** وهي التي يوكل أصحابها البنك الإسلامي في استثمارها حسب ما يراه ملائماً، ويفترض أن الاستثمار سيتم على أساس المضاربة المطلقة (غير المشروطة).

ب- **الودائع الاستثمارية المخصصة: (مقيدة)** وهي التي يشترط أصحابها على البنك استثمارها في مشاريع محددة يختارونها ويتحملون وحدهم مخاطرتهم.

ت- **الودائع الادخارية: (حسابات التوفير)** تعرف على أنها: حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض إدخالها أو توفيرها لظروف مستقبلية، ويسمح لهم عادة بالسحب منها في أي وقت.

¹ شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 93-96.

ويعتبر حسابات التوفير بالبنوك الإسلامية عقد مضارب بين المودع (رب المال)، والبنك (المضارب) يحصل بمقتضاه المودع على عائد يحدد على أساس الأرباح الصافية للاستثمار ومبلغ ومدة استثمارها باستخدام طريقة أدنى رصيد في حساب المودع. وتتقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية الى نوعين:

حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار: ويتحصل بمقتضاه المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك.

حساب توفير دون التفويض بالاستثمار: ولا يتحصل في هذه الحالة المودع على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

صكوك المقارضة: تعد أحد مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات. وصكوك المقارضة تعد تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (البنك). وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة ويرجع ذلك الى نوعية الصك، وتحكيم قاعدة "الغنم بالغرم" توزيع أرباح صكوك المقارنة¹. وتأخذ صكوك المقارضة الأشكال التالية:

صكوك المقارضة المخصصة لمشروع محدد: يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة حيث يقوم البنك باختيار احد المشروعات التي يرغب في تمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك المضاربة لهذا المشروع وي طرحها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك طبقاً للمدة التقديرية للمشروع . ويتم توزيع جزءا من العائد تحت الحساب كل ثلاثة شهور او ستة شهور، على ان تتم التسوية النهائية حين انتهاء العمل بالمشروع، ويحصل البنك على جزء من الربح مقابل الادارة تحدد نسبته مقدماً في الصك.

صكوك المقارضة المخصصة لنشاط معين : يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة حيث يقوم البنك باختيار احد الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية او عقارية او صناعية او زراعية، ثم يقوم بإصدار صكوك المقارضة لهذه الأنشطة وي طرحها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك بين سنة الى ثلاث سنوات وذلك طبقاً لنوع النشاط ،ويتم توزيع جزء م الحساب كل ثلاثة شهور الى او سنة شهور، وتتم التسوية سنوياً طبقاً لما يظهره المركز

¹ خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص86-87.

المالي السنوي لهذا النشاط ، ويحصل البنك على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

صك المقارضة العام: يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة، وبعد هذا الصك احد أدوات الادخار الإسلامية، حيث يقوم البنك الإسلامي ، بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحددة لنوع النشاط وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام يستحق الصك عائد كل ثلاثة شهور كجزء من الأرباح تحت حساب التسوية النهائية في نهاية العام وطبقا لما يظهره المركز المالي للبنك ويحصل البنك على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة:

قد تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحويل قسم من الفوائض النقدية لديها الى المصرف أما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها ¹.

- شهادات الإيداع:

تعتبر هذه الشهادات من مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية، ويتم إصدارها بفئات متنوعة لتناسب المستويات المختلفة من دخول المتعاملين، وتتراوح آجالها بين عام وثلاثة أعوام ².

المطلب الثالث: اعمال الخدمات المصرفية

بعد قيام البنوك الإسلامية بتعبئة مواردها اللازمة تقوم بعملية توظيفها واستثمارها الذي يعد أساس عمل البنوك الإسلامية ويتم ممارسة هذا التوظيف والاستثمار في اطار الشريعة الإسلامية الحاكمة لمعاملات البنك:

¹ صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص48.

² نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية و الأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اريد، الأردن، 1434هـ-2014م، ص47.

أ. **التحويلات البنكية:** هي عملية نقل النقود، أو أرصدة الحسابات من حساب الى حساب، أو من بنك الى بنك، أو من بلد الى بلد، وما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية الى عملة أجنبية، أو تحويل عملة أجنبية الى عملة أجنبية أخرى¹.

ب. **خصم الكمبيالات وعمليات التسليف المحددة الاجل:** يقوم المصرف الإسلامي بتأدية قيمة الكمبيالات التجارية المحررة لصالح المتعاملين معه وذلك بدون أن يحمل هؤلاء المتعاملين أية فوائد كما يقوم المصرف بالتسليف المحدد لآجل لنفس الغاية.

أما بالنسبة لا جور الحفظ والتسجيل والمتابعة والتحويل فأن المصرف يستوفي عنها أجرة مقطوعة ومحددة القيمة لكل كمبيالة وذلك دون أن ترتبط الأجرة بمبلغ الكمبيالة أو مدتها.²

ج. **بيع وشراء العملات الأجنبية:** لا يوجد ما يمنع المصرف الإسلامي من القيام بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كافي منها لمواجهة حاجة العملاء ولا جل الحصول على ربح حلال فيما كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع، مادام المصرف يراعي في ذلك أحكام الشريعة الغراء. فلا يخالف أحكام الصرف ولا يدخل في دائرة الربا.³

د. **عمليات الأوراق المالية:** تتعدد العمليات التي تقوم بها البنوك فيما يتعلق بالأوراق المالية ويمكن أن نجعلها فيما يلي:

- حفظ الأوراق المالية

- خدمة الأوراق المالية .

- طرح عملية الاكتتاب في الأوراق المالية.

ويقوم المصرف الإسلامي بهذه الأعمال مقابل أجرة يأخذها من عملية ولكن قيام المصرف بهذا النشاط يرتب بمشروعية الربح الخاص لهذه الأوراق المالية التي يحتفظ بها ويخدمها

¹ خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق ، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، المرجع السابق، ص101

² صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية، الطبعة العربية، دار الياوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص120.

³ محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1440هـ-2019م، ص173-174.

فاذا كان ربح هذه الأوراق ربحا تجاريا كرباح الأسهم جاز قيام البنك بهذه الخدمة، لأن السهم يعني حصة الشريك في رأس المال الشركة والشرع.¹

هـ. **الاعتمادات المستندية:** التسهيل المالي الذي تمنحه المصارف لعملائها المستوردين، حيث يمكنهم من فتح اعتمادات لحساب المصدرين في الخارج، حيث بإمكان هؤلاء الحصول على ثقة المصارف، وأطلق عليه صاحب الموسوعة الاقتصادية (خطاب اعتماد) وهو عبارة عن وثيقة يوجهها بنك الى أحد مراسليه في الخارج يدعو فيها الى أن يدفع مبلغا معيناً من النقود أو يمنح قرصاً أو يفتح اعتماداً للمستفيد.²

و. **خطابات الضمان او (الكفالات):** هو تعهد كتابي صادر من البنك لحساب أحد عملائه يعهد فيه نيابة عن عمليه بأن يدفع الى المستفيد مبلغاً من المال عند أول مطالبة منه دون أي اعتراض من العميل الذي يضمنه البنك ويشترط أن تصل المطالبة الى البنك خلال فترة سريان هذا التعهد.³

ز. **بطاقات الائتمان:** هي أداة يصدرها بنك او تاجر أو مؤسسة تخول حاملها الحصول على السلع والخدمات، سحباً لأثمانها من الرصيد أو قرضاً مدفوعات من قبل مصدرها ضامناً لأصحاب الحقوق ما يتعلق بذمة حاملها الذي يتعهد بالوفاء والتسديد للقرض خلال مدة معينة من دون من دون زيادة على القرض الا في حالة عدم الوفاء، أو زيادة ربوية لدى اختيار الدفع على أقساط مع حسم عمولة على التاجر من قيمة مبيعاته في جميع الحالات.⁴

حيث أصبحت البنوك تقوم بأداء خدمات المتعلقة بالتملكات العقارية والسلع المنقولة والقيام أيضاً بتصفية تركبات عملائها وتنفيذ الوصايا الخاصة بهم وتقديم

¹ المرجع السابق، ص 175-176.

² وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي، ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1430هـ-2010، ص 372.

³ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 1434-2013، ص 312.

⁴ محمد عبد الكريم ارشيد، المدخل الى الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 1433-2012، ص 410-411.

الاستشارات لاستثمار أموالهم والقيام بسداد مدفوعا تهم في أوقات استحقاقها وتحصيل إيراداتهم نيابة عنهم.¹

و- **القرض الحسن:**

يعرف بأنه قرض دون فائدة مع تيسير عملية رده، ويقدم هذا النوع من التمويل خدمة للمشروعات الصغيرة التي يقوم بها غالبا الشباب الذين يحتاجون لتغطية نفقاتهم في استثمار معين.²

¹ خلايفة العلمي، العبيدي عمارة، اشكالية تمويل الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد2، العدد2، جامعة الشهيد حمى لخضر، 2018، ص87.

² حدباوي أسماء، دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمولي المالي في الجزائر 2011-2021، المجلد17، العدد1، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2023، ص809.

المبحث الثالث: ماهية التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية

لتعرف على عملية التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية نقوم بتطرق الى اهم النقاط المتعلقة بعملية التحول، وفي هذا البحث سنتطرق الى:

المطلب الأول: مفهوم التحول وانواعه

ومنه سنقوم بتعريف التحول واهم انواعه:

أولاً: مفهوم التحول

شجع النجاح الذي شهدته الصيرفة الإسلامية العديد من المصارف التقليدية العربية بل والغربية منها إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية وتبني أسس والأعمال التي تقوم عليها، ولعل من إيجابيات تحول المصارف التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة من قبل لدى المصارف الإسلامية، حيث تمتلك المصارف التقليدية الخبرة المصرفية والقدرة المالية التي تجعلها تستقر في مجالات تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتنشأ إدارات متخصصة في هذا المجال.¹

يقصد بـ "التحول" الانتقال من الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى الصيرفة الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ، بسبب عمل المصارف التقليدية بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تتطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.²

ثانياً: أنواعه

أنواع تحول المصارف توجد نوعين رئيسيين لتحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:³

¹ عدنان محريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة للحالة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، ج2، د س، ص58.

² المرجع نفسه، ص58.

³ مرياح مولود ، عامري رضوان، عون الله سعاد، متطلبات تحول البنوك التقليدية الى مصارف إسلامية وتحدياته - دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، -المجلد 11 العدد 02 (2022)، ص159.

- **التحول الجزئي** في هذا التحول يقوم المصرف بإنشاء نوافذ إسلامية أو تأسيس فروع إسلامية مستقلة تابعة للمصرف التقليدي تقوم بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث أن المصرف التقليدي يزوج ما بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، أو من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ تمويلية إسلامية جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.

- **التحويل الكلي** : يتسم هذا النوع من التحول من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة وذلك بتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.¹

المطلب الثاني: أسباب ودوافع التحول

عموماً فإن أي تغيير أو انتقال من وضع معين إلى وضع آخر يرجع لوجود سبب أو عدة أسباب، فإما يكون بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلا بد لتجاوزها من تغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر، وبناء عليه فسنحاول فيما يلي التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي إلى تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

السعي نحو تعظيم الأرباح وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب، وقد أجريت دراسة ميدانية من خلال توزيع استبيانات على أصحاب القرار في المصارف التقليدية التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لمحاولة التعرف على أهم الدوافع التي كانت وراء اتخاذ قرار التحول، وكانت الأسباب مرتبطة أساساً بهدف المحافظة على الزبائن الحاليين للمصرف التقليدي بنسبة (82%) من مجموع المصارف المدروسة، وهدف جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة (47%)، بينما

¹ مرياح مولود، المرجع السابق، ص 159.

كانت نسبة (24%) من دوافع التحول يرجع الارتفاع معدلات عائد الاستثمارات المصرفية الإسلامية مقارنة بالصيغ التقليدية تعظيم الأرباح ارتباطا وثيقا، كتوسيع مجال العمل المصرفي والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، اضافة لضعف المصارف التقليدية وعجزها عن المنافسة.

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: وهذا يعني أن الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، هو الدافع الرئيس وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.¹

المطلب الثالث: متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

أ. المتطلبات القانونية

يقصد بالمتطلبات القانونية، كافة الإجراءات التي يتوجب على المصارف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق أطر القانونية وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:²

- صدور قرار من الجمعية العامة للمصرف التقليدي بموجب اجتماع للجمعية العامة يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على التحول للمصرف التقليدي للعمل وفق الشريعة الإسلامية
- ينص قرار الجمعية العامة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة للشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صوره وأشكاله وكذا عدم تمويل الأنشطة الاقتصادية المحرمة شرعا.
- تعديل اسم المصرف في عقد تأسيس المصرف في عقد تأسيسه بما يدل على طبيعة أنشطة المصرف المعدلة.
- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحويل المصرف وتعديل نظامه الأساسي.

¹ عياد كريمة، من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية متطلبات وآليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية - العدد الثامن، جانفي 2017، ص341

² مرياح مولود، عامري رضوان، عون الله، ، متطلبات تحول البنوك التقليدية الى مصارف إسلامية وتحدياته - دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص161.

- وضع خطة زمنية تتضمن الإجراءات والمراحل التي تمر بها عملية التحول.

ب. المتطلبات الشرعية

يقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول في التوبة الله والعدول عن الربا وتمويل الأنشطة المحرمة شرعا وكذا البيوع المنهى عنها وتتمثل أهم المتطلبات الشرعية في:¹

- الإقلاع عن التعامل بالربا والعزم على عدم الرجوع إليها.
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من خيرة علماء الشريعة والاقتصاد تتضمن مراقبة تنفيذ التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة لهم من خلال التحول وبعده وطبقا لما هو وارد في المعيار رقم 03 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي، قصد التحقق من سير إجراءات التحول بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- إلغاء أو تعديل أساليب التعامل المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية مع المصارف التقليدية الأخرى أو المصرف المركزي كإعادة الخصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي واللجوء إلى سوق ما بين البنوك للإقراض.

ج. المتطلبات الإدارية

وهي عبارة عن الإجراءات التي تمس النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات التحول الأخرى، ومن المعلوم أن الموارد البشرية تشكل الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف وذلك لما تؤديه من دور مهم في الارتقاء بمستوى الأداء، لذا فإنه يتوجب على

¹ المرجع السابق، ص 161.

إدارة المصرف التقليدي عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للمصرف بما يتناسب ووضعه الجديد وذلك من خلال ما يلي:¹

- التهيئة المبدئية وتعرف بأنها عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف، قبيل مرحلة التحول وإثاءها، بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العملي وكذلك بكل ما يتعلق بعملية تنصيب أو إدخال الموظف الجديد في وظيفته بالإضافة إلى تزويده بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف المصرف ورسالته، ومراحل تحوله، والوظيفة المعدلة أو الجديدة وسياسات الأفراد .

- تخطيط الموارد البشرية وهو عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم من ناحية أخرى. ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتقلل الأخطاء وتتلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى الأمام دون توقف

- إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح المصرف التقليدي بعد التحول، فإذا كان المصرف التقليدي قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط دون النظر إلى طبيعة اعتقاده وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام، فإن الأمر

¹ زرزار العايشي، الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية وآليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 8، 2017م، ص351.

يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله إذ إن اعتقاد الموظف ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر هام جدا لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقا أمام استيعاب فكرة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الصفة تشمل غير المسلمين والمسلمين الذين لا يؤمنون - أو غير المقتنعين بفكرة التحول وإمكانيته، إذ أن وجود غير المقتنعين وغير المؤمنين بفكرة التحول داخل المصرف له نتائج سلبية ومزدوجة على المصرف أكبر بكثير ممن هم خارجه، ومن ذلك عدم القدرة على العمل كفريق واحد متجانس وانعكاس صورة خارجية للمتعاملين مع المصرف تشكك في مصداقية أو جدوى التحول.

خلاصة الفصل

بناءً على ما تم تقديمه يتبين أن البنوك الإسلامية ظهرت نتيجة الحاجة إليها بداية من الأفكار والكتابات إلى الوجود الحقيقي لها، وهذا راجع إلى المعاملات الربوية للبنوك التقليدية التي لم تلقى الترحيب من المجتمع الاسلامي، ولكن هذا الجزء لم يكن الوحيد الذي يميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية كون عامل الربا والتخلص منه لم يكن كافي للقول أن البنك اسلامي، فيجب أن تقوم جميع معاملاته أخذا وعطاء على الشريعة الإسلامية وألا تخالفها، هذا ما أدى إلى ايجاد صيغ تمويلية على غرار المضاربة والمشاركة التي تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر والمنبتقة من الدين الاسلامي، في حين تشابهت بعض العمليات البنكية على غرار فتح الحسابات وتحويل الأموال وغيرها، هذا ما سمح للبنوك التقليدية من كسب منافس قوي في الساحة البنكية .

إن الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لم تقف عند المعاملات والخدمات المصرفية، إنما ميز البنوك الإسلامية في كونها تسعى وراء تحقيق التنمية الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد فهي بذلك لم تفصل أهدافها الخاصة في تحقيق الربح عن الأهداف العامة، رغم وجود بعض التحديات والمشاكل التي قد تكون عائقاً أمامها، كذلك امتدت هذه الاختلافات للمخاطر التي تواجه البنوك، فقد انفردت البنوك الإسلامية ببعضها على غرار نظيرتها التقليدية، وهذا راجع إلى المبادئ الشرعية وصيغ التمويل التي تتميز بها البنوك الإسلامية

تمهيد

الشمول المالي من أبرز المواضيع المتداولة بين دول العالم خاصة بعد تعرض بنوكها للعديد من الأزمات المالية وتصدياتها التي كانت بمثابة عرقلة لسير نظامها المصرفي الشامل، فهو من أهم آليات لاستخدام جميع الخدمات المالية لكل أفراد المؤسسات الاقتصادية، فمع تطور التكنولوجيا ومجالاتها الاقتصادية خاصة زاد الطلب عليه من طرف الأفراد، حيث أن للشمول المالي دور كبير وهام في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للصيرفة الشاملة وهذا كله بُغية تحقيق الحماية المالية للاستثمار؛ كما أنه يُحظى باهتمام المستثمرين في شتى أعمالهم حتى أصبح ذو أهمية بالغة تسعى جميع البنوك نحوه كهدف أساسي للوصول إليه في ظل كل العقبات التي تواجهه، وهذا ما يؤدي إلى حسن إدارة التمويل الشامل بشتى أنواعه وتكاليفه المختلفة، ولدراسة هذا الموضوع سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهم:

- المبحث الأول: التعريف بالشمول المالي.
- المبحث الثاني: أبعاد الشمول لمالي ومؤشرات قياسه.
- المبحث الثالث: متطلبات وسياسات الشمول المالي ومعوقاته.

المبحث الأول: التعريف بالشمول المالي

الشمول المالي عبارة عن فرص خدمات مالية تقدم للمجتمع من خلال أنظمة رسمية في المؤسسات الاقتصادية حيث أنه يلعب دور مهم في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي

أولاً: التعريف بالشمول المالي

تعددت التعاريف المقدمة للشمول المالي والتي تذكر منها:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي على أنه: " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية ".¹

الشمول المالي هو أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلاً: حسابات توفير حسابات جارية خدمات الدفع والتحويل التأمين التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة. ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع، مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى تضمن أن يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وأمن لضمان عدم اللجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف، والتي يمكن أن تتعرض لحالات نصب أو تفرص عليهم رسوم مبالغ فيها.²

¹ قاسي يسمينة، بولصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 680.

² علي سمائي، عمر قاضي، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية - دراسة حالة فرع بنك البركة بالبلدية، ملتقى الوطني الأول بعنوان تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أجيلاي بونعامة - خميس مليانة، جوان 2020، ص 3.

وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، يقصد بالشمول المالي التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة والتي تدخل الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض في الاقتصاد الرسمي.¹

تعريف صندوق النقد العربي يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب.²

ومن خلال التعريفات السابق ذكرها يمكننا القول أن الشمول المالي هو إعطاء فرصة استخدام الخدمات المالية للأفراد ومؤسساتهم الاقتصادية.

ثانياً: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام (1993) في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا إذ تناول فيها إثر اغلاق فرع أحد المصارف على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات والمنتجات المصرفية. وخلال تسعينات العقد الماضي ظهرت دراسات عدة تتعلق بالصعوبات التي تعيق بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية. وفي العام 1999 تم استخدام مصطلح

¹ بن عيني رحيمة، أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة 2004-2020 باستخدام بيانات ARDL Panel، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 03، أكتوبر 2022، ص193.

² فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 01، 2020، ص474.

الشمول المالي ولأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوافرة والجدير بالذكر هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات والمنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة لها. أو لأسباب أخرى كان تكون عقائدية أو ثقافية وبين عدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها أو عدم توافر.

وسعت بعض الدول في عام (2003) لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، فكانت أول هذه الدول ماليزيا والمملكة المتحدة، اذ قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على افادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما تسعى العديد من الدول في الالفية الثالثة الى تطوير الشمول المالي، اذ ظهرت أهميته بعد انتهاء الازمة المالية العالمية.¹

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد بعد الازمة المالية العالمية عام (2008) فقد ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها المؤسسات النقدية في مختلف الدول بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية كافة وتوفيرها بتكاليف منخفضة. إذ تم انشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام (2008) والذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي. إذ يضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 جهة أو مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات العملية الفنية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية واليات التطبيق فضلاً عن اعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.

إذ عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 في دولة كينيا وبعدها عقد في كل من اندونيسيا المكسيك جنوب افريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباغو ، موزمبيق وفيجي، ومصر في 2017.²

¹ مصطفى نزار ياس، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، رسالة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2022، ص 36.

² مصطفى نزار ياس، المرجع السابق، ص 36.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

أولاً: أهمية وأهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:¹

- تعزيز نشر الخدمات المالية في المجتمع ووصولها إلى كافة فئاته.
 - الاهتمام بالفئات محدودة الدخل والمحرومة والمهمشة لانتشالها من الفقر.
 - تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية ومن لاستثمار والتنويع.
 - تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي
 - تعزيز استقرار النظام المالي.
 - تعزيز فرض التنافس بين المؤسسات المالية.
 - دمج المعاملات المالية الغير رسمية في النظام المالي الرسمي الخاضع للرقابة والإشراف.
 - خلق فرص العمل الجديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ومن ثم تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.
 - تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.
- على ضوء الأهداف السابقة الذكر تتضح أهمية الشمول المالي من خلال ما يحققه من فرص بالنسبة للأفراد ومنشآت الأعمال والمجتمع والاقتصاد ككل وهو ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

¹ بقبق ليلي اسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية (2004-2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر - الجزائر، لمجلد 18، العدد 29، 2022م، ص 164.

الجدول (01-02): أهمية الشمول المالي بالنسبة للأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات

يوفر الشمول المالي الفرص		
للأفراد	المنشآت الاعمال	الاقتصاديات
- سهولة اكبر في إدارة الأموال - تسهيل الاستهلاك الافكار والاستثمار - إجراء مدفوعات سليمة وآمنة - خلق فرص العمل وزيادة مستويات الدخل - خفض البطالة والفقر - رفع المستوى المعيشي الحد من الصدمات والمخاطر	- سهولة الادخار والاستثمار - خفض تكاليف المعاملات - إجراء مدفوعات سليمة وآمنة - الحد من الصدمات - المخاطر الازدهار والنمو	- سهولة تخصيص الموارد - تنويع الأنشطة الاقتصادية - خلق الوظائف والابتكار - تعبئة المدخرات الوطنية - خلق الفرص الاستثمارية زيادة الكفاءة والتنافسية
تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية	زيادة الأرباح والتنافسية والنمو	التنمية الاقتصادية المستدامة

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على: بقيق ليلي اسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية (2004-2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة مصطفى اسطبولي بمعسكر - الجزائر، لمجلد 18، العدد 29، 2022م، ص 164.

المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (20) G في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للاشتغال المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجيتها الوطنية للاشتغال المالي، وتستخدم رسمياً من قبل هيئات وضع المعايير .

ويقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية " تحسن نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية في إطار الانتشار الأمن والسليم للابتكارات المالية الحديثة، وفي هذا السياق تبنت مجموعة العشرين جملة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص نفاذ نحو 2.7 مليار نسمة من سكان العالم للخدمات المالية، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ

- الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل هذه المبادئ في:¹
- القيادة وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر.
 - التنوع تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والائتمان، والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
 - التطوير : استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
 - الحماية وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
 - التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
 - التعاون :خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بن الحكومة والقطاعات المالية.
 - المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
 - التناسب بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر، وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها .
 - إطار العمل : الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب¹

¹ عادل عبد العزيز سن، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ص18.

وتعكس هذه المبادئ الظروف التي تساعد على حفز الابتكار في مجال الاشتغال المالي مع حماية الاستقرار المالي والعملاء المالدين في الوقت ذاته، كما أنها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، هي أيضا مرنة بدرجة كافية بحث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات القطرية المختلفة.

قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين G20 بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي.

وتوفر التكنولوجيات الرقمية حولا قوية من أجل توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية لما يقدر بـ 2 مليار من البالغين على الصعيد العالمي الذين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي.

ومن خلال تمكين نماذج الأعمال المبتكرة، يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد في ربط المزيد من الناس بتكاليف أقل - بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية - إلى الخدمات المالية التي تساعد على إدارة حياتهم المالية، وفي نهاية المطاف، تقدم لهم وسيلة للخروج من الفقر.

وتكمل المبادئ الجديدة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالإدماج المالي المبتكر لعام 2010 والتي كانت حاسمة في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة الشمول المالي وتحفيز إجراءات السياسات الأولية. وتستند هذه المبادئ إلى هذا النجاح وتعكس التطورات الهامة التي حدثت على مدى السنوات الست الماضية من حيث (1) الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية الرقمية (2) توافر معايير جديدة لمعايير مجموعة العشرين G20 والمعايير الدولية (3) تعزيز جودة البيانات الإلكترونية وتوافرها، و (4) زيادة الوعي بأهمية الحاسمة للبنية الأساسية والمعايير والأنظمة المواتية التي تتجاوز القطاع المالي من أجل الشمول المالي. وتشمل المبادئ الثمانية التالية:²

- تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي

¹ المرجع السابق، ص 19-20.

² المرجع السابق، ص 20.

حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشاملة، من خلال تنسيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وخطط العمل.

- التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي.

حيث يتعين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة.

- توفير البيئة المواتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي

- توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشمول المالي الرقمي

لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، خاصة المناطق الريفية المحرومة.

- ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك

وذلك من خلال وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات

- تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي

- تسهيل وسائل التعريف بالعمل للخدمات المالية الرقمية

- رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمي

المبحث الثاني: أبعاد الشمول لمالي ومؤشرات قياسه

للكشف عن قياس الشمول المالي لا بد التطرق لأبعاده ومؤشراته التي أقرت بها

العديد من المنظمات العالمية المختلفة.

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

تحدد أبعاد الشمول المالي في الأبعاد التالية:¹

- استخدام الخدمات المالية **Usage dimension** : يشير بعد استخدام المالية إلى

مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي،

وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر

الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

¹ كروش نور الدين وآخرون، واقع الشمول المالي في الوطن العربي دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص، ص 520، 521.

- الوصول إلى الخدمات المالية **Access dimension**: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي....)، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.
- **جودة الخدمات المالية Quality**: إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً، حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما أن بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك... إلخ، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق، وأيضاً ثقافة المستهلك.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

1. مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم.
- حساب النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.¹

¹ زرقاط أروة، خبضاوي عبد المالك، أثر الشمول المالي على تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة قياسية - الفترة ما بين 2010-2020، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار، 2022/2023، ص10.

2. مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية :

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكي بشكل متواتر الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية لديها قروض قائمة.

3. مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:

- القدرة على تحمل التكاليف الراحة والسهولة.
- الشفافية: جودة وصول المعلومات إلى العميل يلعب دورا هاما في الشمول المالي لذلك يجب على مقدمي مهنة الخدمات المالية ضمان وصول المعلومات لعملاء بدقة ووضوح بدون أخطاء وفي الوقت المحدد من أجل اتخاذهم قرارات سليمة.
- التنقيف المالي: يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات الاقتصادية وقدراتهم على التخطيط وموازنة دخلهم بإعدادهم ميزانية كل شهر.
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصلحة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها من الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- المديونية: يجب على مقدمي المالية معرفة سبب تأخير المقترضين عن السداد في الفترة المحددة وإيجاد حلول لهم.¹

¹ زرقاط أروة، خبضاوي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص، ص10، 11.

المطلب الثالث: ركائز الأساسية للشمول المالي

1. دعم الركائز الأساسية للشمول المالي

- **دعم البنية التحتية المالية:** يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات فيما يلي:¹

- **بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من الأولويات

- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل المتناهي الصغر، وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا للتشريعات الدولة

- **تطوير نظام الدفع والتسوية:** وذلك لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية

2. الاستفادة من التطورات التكنولوجية المالية والتقنيات المالية

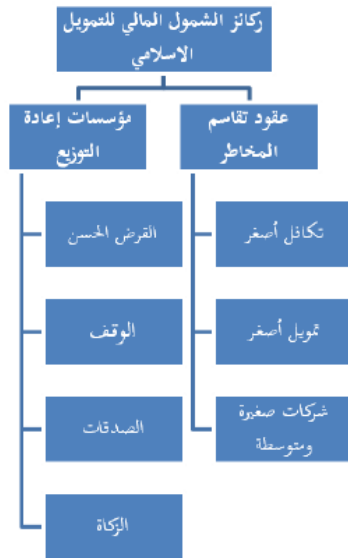
تتأى في الآونة الأخيرة دور التقنيات في تقديم الخدمات المالية والبنكية وتحسين مستويات financial technology Fintech المالية الحديثة الشمول المالي في العديد من البلدان حيث شهدت سوق التقنيات المالية الحديثة نموا بارزا في السنوات الأخيرة، وتشمل هذه التقنيات عدد من الحلول المتطورة التي تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التوسع في تقديم الخدمات المالية، والتي تساعد على زيادة مستويات كفاءة هذه الخدمات من خلال

¹ عبد الحليم غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية، لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته

المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، ع1، 2020، ص 13

تقليل الوقت والكلفة المطلوبين لإنجاز المعاملات المالية، وهذا ما يؤدي الى المساهمة بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي.¹

الشكل رقم(02-01): ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي



المصدر: عبد الحليم غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية، لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10 ، ع1، 2020 ، ص 13

الادماج من خلال أدوات إعادة توزيع الدخل: يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات مالية فريدة تعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل، مثل الزكاة، الوقف، الصدقة والقرض الحسن، والتي تساعد على الوصول المالي إلى، الفئة ذات الدخل المنخفض في المجتمع والقضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي يتم تمويل أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين بالزكاة في صورة رأس المال لمشروع انتاجي يتم تملكه لهم، بما يغنيهم عن الزكاة مستقبلا، كما يتم من خلال مؤسسة الزكاة توفير التمويل لمستحقي الزكاة في صورة آلات ومعدات تمكنهم من إقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة بعد تأهيلهم لذلك، ويمكن أيضا إقامة مشروعات بصورة جماعية من متاجر ومصانع توفر فرص العمل

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق، الفصل العاشر، 2019 ، ص 199.

للعاطلين مع تملكها لهم، وإقامة مراكز تأهيل وتدريب العاطلين، وكل هذا يؤدي إلى تمكين الأفراد اقتصادياً ودمجهم مالياً¹

تقدم القروض الحسنة من طرف البنوك الإسلامية من أرباح المساهمين أو صدقاته على سبيل القرية والتطوع والمسؤولية الاجتماعية رضاء الله عز وجل، ويتم بواسطتها تمويل صغار الحرفيين والعمال المحتاجين، لاعتمادهم على ذاتهم وتحويلهم لطاقة إنتاجية، وتأهيل المحتاجين للعمل وتدريبهم على ذلك، ويمكن تفعيل فكرة القرض الحسن ليس فقط في البنوك الإسلامية بل في مؤسسات الوقف من خلال التمويل بالوقف والصدقات، وهو ما يوسع من حركة التمويل الاجتماعي الإسلامي، لا سيما وأن هذه النوعية من التمويل لا تتطلب التملك كما في الزكاة، ويمكن لمؤسسة الوقف إضافة إلى منح القروض الحسنة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في صورة صدقة مجانية لا ترد، وفق رغبة الواقف أو المتصدق، وهذا ما يحقق زيادة الشمول المالي للأفراد²

¹ أشرف محمد دوابه، التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي، مجلة اسراء للمالية الإسلامية، المجلد 12، ع1،

2021، ص45

² أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص47

المبحث الثالث: سياسات ومتطلبات الشمول المالي ومعوقاته

المطلب الأول: سياسات الشمول المالي

للشمول المالي سياسات متعددة نذكر منها:¹

- **الوكيل البنكي:** لقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين الشمول المالي لاسيما في ظل استخدام التكنولوجيا التي توفر العديد من الحوافز وتدني الكثير من المخاطر.
- **تنويع مقدمي الخدمات** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية وبقليبية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات المقدمة للخدمات الائتمانية والإيداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الأصغر.
- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول** والتي تفتح أفقا جديدة لتوصيل الخدمات للفقراء من خلال تقليل التكاليف وتسهيل المعاملات وبالتالي جذب فئة جديدة من غير المتعاملين مع المصارف.
- **اصلاح المصارف الحكومية** تلعب المصارف الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، لذلك لجأ بعض صناع القرار الإصلاح هذه المصارف بتحسين ربحيتها وشكلها بدلا من إعادة هيكلتها كليا، فقد قامت البرازيل وإندونيسيا مثلا بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مريح من خلال اصلاح الحكم واحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.
- **حماية المستهلك:** إن تباين المعلومات بين المستهلكين والمصارف فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع العملاء في دائرة سلبية لاسيما في ظل قلة الخبرة وتعدد الخدمات المقدمة، لذلك فإن التقدم بالشمول المالي يؤدي لزيادة العملاء الضعفاء مما يوجب صياغة قوانين وأنظمة ملائمة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها.
- **سياسة الهوية المالية:** يعمل صناع القرار على معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية عن طريق تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات

¹ آسيا بن دادة، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي -دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 01، جامعة ام لبواقي، الجزائر، ص30.

المصارف وجودة الوثائق المنتشرة بين العملاء منخفضي الدخل لتسهيل الحصول والاستفادة من الخدمات والمنتجات المقدمة.

المطلب الثاني: متطلبات الشمول المالي

أولاً: متطلبات الشمول

لتعزيز الشمول المالي يتعين العمل على:¹

1. دعم البنية التحتية المالية وذلك من خلال:

- ✓ توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم الشمول المالي
- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية؛ تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية مع الحد من المخاطر المحتملة لها
- ✓ التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول لما يعزز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أكبر لكافة فئات المجتمع إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان الشفافية وحماية حقوق مقدمي الخدمات.
- 2. حماية مستهلكي الخدمات المالية: والذي من شأنه زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي وبالتالي:²

- ✓ تعزيز مبدأ الشمول المالي، وهذا يتأتى من خلال: التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة ويسر، وبتكلفة مناسبة وجودة عالية
- ✓ توفير المعلومات اللازمة والدقيقة للعملاء بما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج والخدمة بصورة منتظمة
- ✓ توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم

¹ سلايمة ظريفة، تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد6، ع1، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023م، ص198.

² نفسه، ص199.

- ✓ حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة مناسبة؛
- ✓ توفير آليات مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة للتعامل مع شكاوى العملاء ؛
- ✓ توعية وتنقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم.
- 3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع وذلك من خلال:
 - ✓ مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين بتقديم خدمات تتناسب واحتياجاتهم وقدراتهم؛ ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الاقراض والتمويل التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة ذات جودة عالية بتكاليف معقولة وبكل شفافية وبسر
 - ✓ تخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المالية تدريب موظفي مقدمي الخدمات المالية.

4. **التثقيف المالي:** يعتبر التثقيف المالي حجر الأساس لتحقيق الشمول المالي، فهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة من أجل تحقيق الرفاهية المالية للأفراد بأدنى درجات المخاطر من خلال:¹

- ✓ إعداد استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي لزيادة الوعي والمعرفة المالية خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والشباب والنساء ورواد الاعمال، وذوي الدخل المحدود وسكان الأرياف
- ✓ إدخال مادة التثقيف المالي في مناهج التعليم بمختلف أطواره
- ✓ استخدام وسائل الإعلام مثل التلفزيون، الإذاعة، الصحف، وسائل التعليم الالكتروني، وتطبيقات الهاتف المحمول، وشبكات التواصل الاجتماعي كمنصات لتوسيع نطاق الاستفادة من التعليم المالي.

المطلب الثالث: معوقات الشمول لمالي

توجد العديد من المعوقات التي تحد من اتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول وهي تكون على جانب العرض والطلب على الخدمات المالية.

¹ سلايمة ظريفة، المرجع السابق، ص200.

1. **معوقات الطلب على الخدمات المالية** تعكس عوامل الطلب في معظمها المتغيرات المرتبطة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والوحدات الاقتصادية وتشمل:
 - **مستوى الدخل** فدائما ما يكون الوضع المالي ذو أهمية كبيرة في الحصول على الخدمات المالية، لذلك يجد الفقراء صعوبة في الحصول على الخدمات المالية ولو كانت مصممة خصيصا لهم، كما أنهم كثيرا ما يواجهون مشكلة الدخل غير المنتظم، وهو ما يكون من الأسباب الرئيسية في استبعادهم ماليا.¹
 - **مستوى التعليم:** تؤدي قلة المعرفة إلى قلة الخبرة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، لذلك يتوجب في هذه الحالة القيام بحملة تثقيف مالي لتمكين المستهلكين من الاطلاع على المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات واعية، مما يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي.
 - **عامل الجنس والعمر:** غالبا ما يكون الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية محدودا للنساء لعدم امتلاكهن دخلا ثابتا أو أصولا كضمان على عكس الرجال، كذلك فإن مقدمي الخدمات كثيرا ما يركزون على شرائح المجتمع متوسطة العمر بخلاف كبار السن والمتقاعدين.
 - **أهداف الأفراد:** فالشمول المالي يتأثر كذلك بالاحتياجات الائتمانية لمختلف شرائح المجتمع. فالأفراد يهدفون إلى تغطية الإسكان والمشاريع متناهية الصغر والاحتياجات الاستهلاكية. ونظرا لصعوبة الوصول إلى المصادر الرسمية للائتمان، فإن ذلك يحول دون تحقيق الشمول المالي. الحواجز الثقافية والنفسية مثل اللغة وفقدان الثقة في المؤسسات المالية المصرفية، وبالتالي الاستبعاد الذاتي، فضلا عن المعوقات الدينية.
2. **معوقات عرض الخدمات المالية** تعكس عوامل العرض في معظمها العوامل المرتبطة بطبيعة عمل المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتتضمن:²
 - **ضعف الانتشار المصرفي:** إن عدم إتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق وخاصة الريفية منها، قد يمنع الوصول إلى الخدمات المالية.

¹ سلايمة ظريفة، المرجع السابق، ص200.

² نفسه، ص201.

- الافتقار إلى البنية التحتية المالية: واتي تؤثر على المقرض والمقرض في الوصول إلى المعلومات التي تخص السجلات الائتمانية العامة، ومكاتب الائتمان الخاص، وكذلك المعلومات التي تخص الزبائن مثل الأهلية القانونية، الإفصاح عن الالتزامات المالية،... وهو ما يؤثر سلبا على تطوير الشمول المالي. تعقيد المنتجات المالية: إن التطورات السريعة في هذا المجال، قد خلقت عقبة إضافية لبعض شرائح المجتمع في التعامل مع الخدمات المالية والمصرفية.
- التكاليف العالية يمثل ارتفاع التكاليف وانعدام الضمانات العينية حاجزا هاما أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية، وهو ما يعوق الوصول إلى القطاع المالي والمصرفي. بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر بالأساس موارد قصيرة الأجل لا تلائم احتياجاتهم التمويلية .
- سهولة الوصول إلى خدمات الائتمان البديلة: عادة ما يكون الائتمان البديل من القطاع غير الرسمي أكثر جاذبية وخالي من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد المصارف التجارية.
- القوانين والتشريعات المعقدة والتي تعمل على عرقلة الحياة بدلا من تسهيلها ودون وجود أية مبررات لها.
- السياسات الخاطئة وغير الرشيدة والتي تؤدي إلى إبعاد الشرائح الفقيرة عن الاندماج تحت مظلة النظام المالي الرسمي.
- انعدام كفاءة السوق: إن غياب اللوائح والتنظيمات المناسبة من شأنه جعل السوق يفقد الكفاءة في جذب شرائح المجتمع المستبعدة ماليا .¹

¹ سلايمة ظريفة، المرجع السابق، ص202.

خلاصة الفصل

وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج أن الشمول المالي لديه دور مهم في العمل على تحقيق التطور للاقتصاد، وذلك من خلال توفير الخدمات المالية للأفراد بمختلف فئاتها المتنوعة داخل المجتمع الواحد، ومع التطور هذا فقد بلغ الشمول المالي ذروته في تلبية حاجات ومتطلبات رجال الأعمال والمستثمرين، كما أنه يسعى لترقية جميع المؤسسات الاقتصادية من خلال تحسين مؤشراتته المختلفة.

وكإضافة لهذا فإن للشمول المالي أهمية كبيرة داخل البنوك المركزية خاصة أنه كان الحل الأفضل للقضاء على كل الأزمات التي تعرضت لها، فهو يعتبر بمثابة العمود الفقري داخل المؤسسات الاقتصادية والصيرفة الشاملة لدول العالم المختلفة.

الجانب التطبيقي

تمهيد

بعد التطرق إلى القسم النظري الذي تناولنا فيه الإطار المفاهيم للصيرفة الإسلامية والشمول المالي وتطورهما نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الإسلامية في بعض البنوك الإسلامية ومدى تعزيزها لمعدلات الشمول المالي.

حيث أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعية ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مقدمة لذلك فكراً اقتصادياً ذو طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعاً ملموساً وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر، فهي تلعب دور كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال التطرق إلى واقع الشمول المالي، والتعرف على متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر حيث كانت كالتالي:

- المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- المبحث الثاني: دراسة عينة من البنوك واثراها على عملية التحول نحو الشمول المالي
- المبحث الثالث: تحديات وسبل تفعيل الشمول المالي عن طريق الصيرفة الإسلامية

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

في ظل التطورات والأزمات العالمية وكثرة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، أقر بنك الجزائر قواعد خاصة لعمليات الصيرفة الإسلامية منصوص عليها في نظام بنك الجزائر تحت رقم 02-20 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: نبذة عن تبني الجزائر للمصارف الإسلامية

اهتمت الجزائر بالخدمات المالية الإسلامية منذ بداية تسعينات القرن الماضي، عندما سمحت السلطات النقدية لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية من أجل إصلاح منظومتها المصرفية المالية وإعطائها الدور الأساسي في التنمية المستدامة، وفي هذا أصدرت الجزائر قانون النقد والقرض رقم 10-90 الصادر في 14/04/1990 والذي يعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائري.¹

وبعد صدور قانون النقد والقرض اعتمدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر على خدمات بنك البركة الجزائري الذي تم إنشاؤه في 20/05/1991 ، وهو أول مصرف إسلامي مختلط (خاص وعام) بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبدأ مزاوله نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 برأس مال قدره 500.000.000 دج وهذا ما أدى الى فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر فبعد سنوات طويلة أنشئ بنك جديد ألا وهو بنك السلام.

حيث انشأ بنك السلام من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه في أكتوبر 2008 ليقدم خدماته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها وفيما يلي النتائج المعلن عنها من قبل بنك البركة وبنك السلام للفترة 2018-2019.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية من الناحية القانونية والتشريعية

يقصد بالمناخ التشريعي والقانوني أن تكون أعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة حيث يضم

¹ عفاف حرزاوي، الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية - دراسة تجارب دول عربية - ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، ص56

القانون الخاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشاءها والرقابة عليها، حتى يسمح لهاته البنوك الإسلامية بالتوسع والنظر إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري. ومن بين القوانين التي تنظم العمليات البنكية في الجزائر ما يلي:

أولاً: الأمر 11-03

الذي يتضمن القواعد التي تنظم السوق المصرفية في الجزائر، والذي يبين هيكل بنك الجزائر مبرزا كافة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمليات البنكية، ومختلف صلاحياته المتعلقة بإصدار النقد وسياسة الصرف.¹

ثانياً: النظام 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية

صدر نظام 18-02 بتاريخ 04/11/2018 وهو أول نظام متعلق بالمالية التشاركية في الجزائر حددت من خلاله القواعد المطبقة على المنتجات المسماة بالتشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد كما عرف شباك المالية التشاركية على أنه دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية مع إلزامهم بالاستقلال المالي عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية، لكن لم يجد هذا النظام طريقا للتطبيق نظرا للظروف التي مرت بها البلاد سنة 2019 مما سرع من ظهور نظام رقم 20-02

ثالثاً: قانون 20/02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

1. صدور قانون 20/02

صدر هذا النظام في 15/03/2020 والذي حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، والذي ألغى بدوره أحكام النظام 18-02.

2. أهم ما نص عليه قانون 20/02

- المبادئ التي تحكم نشاط الصيرفة الإسلامية وهي:

✓ عدم التعامل بالفوائد

✓ مطابقة العمليات المعروضة على الزبائن أحكام الشريعة الإسلامية

¹ بن ضيف محمد عدنان، المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية - دراسة استشرافية لما بعد 2020، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، ص265.

- ✓ خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى الترخيص المسبق
- ✓ استقلالية محاسبية ومالية وإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية
- العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي:
 - ✓ المرابحة
 - ✓ المشاركة
 - ✓ المضاربة
 - ✓ الإجارة
 - ✓ استصناع
 - ✓ السلم
 - ✓ حسابات الودائع، والودائع في حسابات
 - ✓ الاستثمار

المطلب الثالث: الصعوبات التي واجهت الصيرفة الإسلامية في الفترة ما قبل قانون 20-

02

- من الصعوبات التي واجهت الصيرفة الإسلامية في الفترة ما قبل قانون 20/02:¹
- **التحديات القانونية:** حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر كغيرها من البنوك التقليدية إلى قوانين ورقابة بنك الجزائر دون استثناء وهذا وفقا للمادة 84 من قانون النقد والقرض، هذا بالرغم من صدور تعديلات في الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003.
 - **تحديات السياسة النقدية:** يتعلق الأمر بمعدل الفائدة المطبقة على الاحتياطي القانوني وفق التعلية 06-2002 المقدرة 2.5% أين لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة مقابل هذا النوع من الودائع، كما لا يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي في حالة نقص السيولة لديها كونها لا تتعامل بالفائدة زيادة على عائق سعر الخصم أو ما يسمى سعر إعادة الخصم.

¹ بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر أفاق وتطلعات، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07 / العدد: 02، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر، ص252.

- **تحديات السيولة:** استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة. تحديات التنافسية تتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية.
- **تحديات طبيعة نشاط البنك الإسلامي:** أي كيفية تكييف صيغ التمويل الإسلامي مع تحديات السوق وكذا نوع المخاطر الناجمة عنها.
- **تحديات عمل البنك الإسلامي :** يتعلق الأمر بمستوى تأهيل المورد البشري المسير للعمليات المصرفية، وكذا تحديات البحث في تطوير المنتجات وفق والشريعة الإسلامية من جهة وتطورات البيئة المصرفية من جهة أخرى.
- **تحديات الرقابة الشرعية** تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي.

المبحث الثاني: دراسة حالة لعينة البنوك

ومن أجل الإلمام بالموضوع أكثر وتأكيد وتعزيز المعلومات المقدمة سابقا، تقدمنا لأربع بنوك مختلفة تقديم الخدمات المالية الإسلامية، لمعرفة مدى تحقيق المالية الإسلامية للشمول المالي على مستوى بنوك

المطلب الأول: دراسة واقع الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر

في هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، وكذا وكالاته، وفي الأخير سنتطرق إلى مهامه.¹
أولا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر.

1. التعريف به ونشأته

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال أنشئ سنة 2003 مقره بلدية ميلة حي 500 مسكن، اويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003، وهو يشكل وحدة ربط

¹ نقلا عن: معلومات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة للمزيد انظر: قوجة يوسف، تجربة بنك الفلاحة والتنمية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادات الماستر في العلوم الاقتصادية، -جامعة عبد الحفيظ بوصوفة، الجزائر، 2022، ص60.

بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى. ويمكن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.
- يقدم الدعم التقني واللوجستيكي للوكالات التي يشرف عليها.
- يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.
- كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية.

2. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة) ميلة بالمهام التالية:¹

- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض.
- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية ، وأهم هذه الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها).
- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض.
- تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية.²
- قبول الودائع من الشركات والأشخاص الآجلة والفورية).

¹ زواغي امال، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة ، 2021 ص 61

² موقع الكتروني متوفر عبر الرابط <https://badrbanque.dz> تاريخ زيارة الموقع 2024-05-15 على

- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.
- اقراض الجماعات المحلية.
- يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومية.
- تمويل العمليات الخارجية.
- يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

3. الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

نجد ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية انطلق بإنشاء شبائيك إسلامية عبر العديد من الوكالة منها وكالة ميلة الذي باشرت في تقديم خدماتها الإسلامية يوم 2020/09/29، بعد دراسة الملف من طرف الهيئة الشرعية لوطنية لا افتاء للصناعة المالية الإسلامية قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية، وذلك لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات والتمويلات التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا: خدمات الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نجد ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقترح بوكالة ميلة من خلال شبائكه للصيرفة الإسلامية مجموعتين من الخدمات المصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

1. الحسابات البنكية الإسلامية

يوجد نوعين من الحسابات البنكية الإسلامية المعتمدة على مستوى شبائك الصيرفة الإسلامية بالوكالة وهي كالتالي:¹

- ✓ الحسابات الإسلامية الجارية للمؤسسات وحسابات الشيكات للأفراد
- ✓ حسابات الادخار: يوفر البنك أربع أنواع من دفاتر التوفير هي:
- ✓ دفتر ادخار إسلامي استثماري منتج للأرباح و دفتر توفير إسلامي بدون عائد.
- و دفتر ادخار إسلامي استثماري فالح منتج للأرباح. و دفتر توفير إسلامي أشبال.

¹ بن وسعد زينة، غرزي سليمة، النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2023، ص394-395

2. صيغة المربحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نجد ان من اهم الصيغ التي اعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية ميله هي المربحة وكما تطرقنا سابقا الى مفهوم المربحة حيث عرفنها على انها بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها بها البائع الأول (البنك) مع زيادة ربح معلوم

ثالثا: تمويلات الصيرفة الإسلامية في الفلاحة والتنمية الريفية

بعد اطلعنا على بعض الدراسات السابقة التي أجريت على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR توصلنا الى معلومات في الموارد الإسلامية وهي كالتالي:

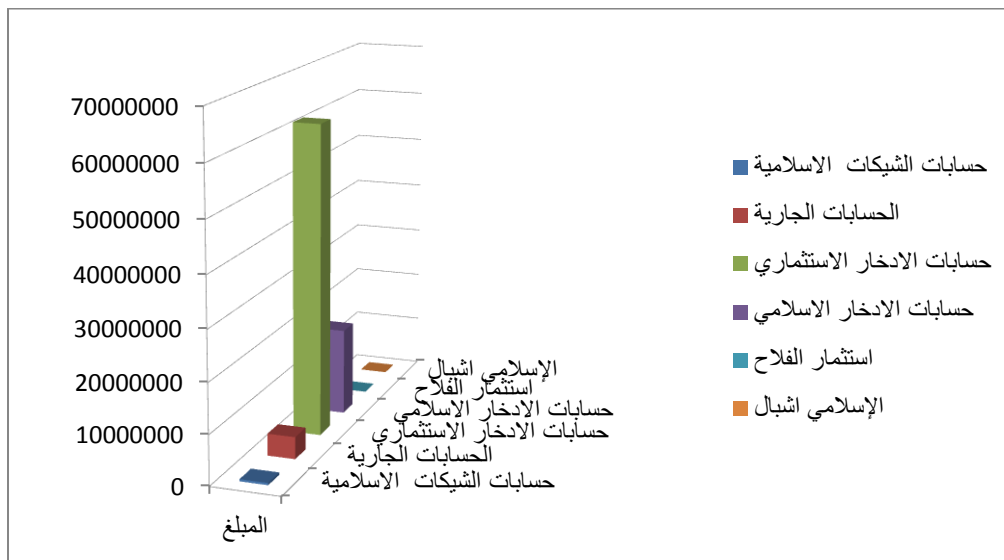
1. الموارد الإسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2021-2022

الجدول رقم(03-01) : الموارد الإسلامية بشباك الصيرفة الإسلامية لسنة 2021-2022

نوع الحساب	حسابات الشيكات الإسلامية	الحسابات الجارية	حسابات الادخار الاستثماري	حسابات الادخار الإسلامي	استثمار الفلاح	الإسلامي اشبال
المبلغ	436295.10	4455020.67	61933373.38	17468376.81	42180714.06.	33.381518

المصدر من اعداد الطالبات: بالاعتماد على: قوجة يوسف، تجربة بنك الفلاحة والتنمية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الفلاحة ولتنمية الريفية لولاية ميله، مذكرة مكملة لنيل شهادات الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بوصوفة، الجزائر، 2022، ص68.

الشكل رقم(03-01): الموارد الإسلامية بشباك الصيرفة الإسلامية لسنة 2021-2022



المصدر من اعداد الطالبات: بالاعتماد على: قوجة يوسف، المرجع السابق، ص68

من الجدول وشكل أعلاه يتضح لنا أن وكالة ميلة قد فتحت 186 حساب إسلامي بمبلغ 126855298.35 دج، موزعة على جميع أنواع الحسابات، حيث بلغ عدد الحسابات الجارية الإسلامية للمؤسسات والأفراد 43 حساب بمبلغ 4891315.77 دج، وفيما يخص حساب دفاتر الادخار فقد تم فتح 143 حساب موزعة على أنواعها الأربعة بمبلغ 121963982.58 دج. فيما يخص منح القروض الإسلامية (المرابحة) هناك ملف واحد قيد الدراسة على مستوى المديرية المركزية المتخصصة في التمويل الإسلامي.

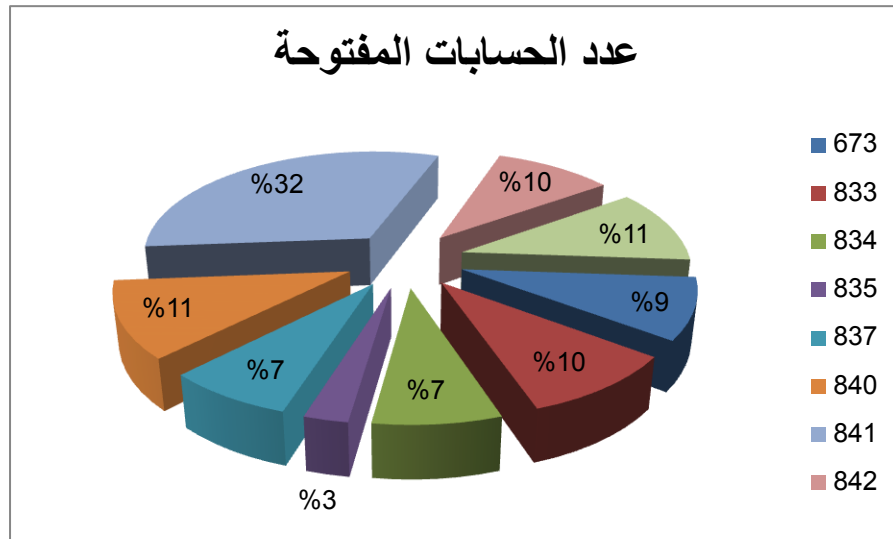
2. الموارد التقليدية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2021-2022

عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة
الجدول رقم (03-02): عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الوكالات	عدد الحسابات المفتوحة
673	361
833	384
834	299
835	104
837	301
840	451
841	1261
842	392
843	436

المصدر: من اعداد الطالبات: بالاعتماد على امال زواغي: واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021 ص 68

الشكل رقم (03-02): عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من اعداد الطالبات: بالاعتماد على امال زواغي: المرجع السابق، ص 68

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم فتح 3989 حساب خلال سنة 2021 بمبلغ 19 000.000.000. دج، كما بلغ عدد الحسابات المفتوحة في وكالة ميله 299 حساب.

3. تحقيق الصيرفة الإسلامية للشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ما سبق سنحاول استنتاج مدى فاعلية الصيرفة الإسلامية في جذب العملاء ببنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال العمليات التالية:

- إجمالي الحسابات المفتوحة التقليدية والإسلامية على مستوى وكالات والية ميله لسنة

$$186+3989=4175 \quad \text{—} \quad 2121$$

- نسبة مساهمة المالية الإسلامية في جذب العملاء قدرت بـ 4.50%

- نسبة مساهمة المالية التقليدية في جذب العملاء 95.5%.

المطلب الثاني: دراسة الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي لبنك البركة

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على أهم المصارف الإسلامية العاملة في النظام المصرفي الجزائري، مع استعراض أهم الصيغ التمويلية المهمة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي، مع تبيان الدور الاقتصادي الذي تؤديه المصارف الإسلامية في الجزائر ومكانتها في الجهاز المصرفي الجزائري ومدى مساهمتها في تطويره. وذلك بتسليط الضوء على احد المصارف الإسلامية وهو بنك البركة ولتعرف على هذا البنك في ما يلي:

أولاً: التعريف بالبنك البركة

1. مفهومه ونشأته

يعد أول مصرف برأس مال مختلط، تأسس بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته في 1991 ، وبمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية لدولة البحرين. في إطار قانون رقم 11/03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 ، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، والتي تتوافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية¹

2. عدد الموظفين في بنك البركة الجزائري

ويمكن ايجاز عدد موظفين بنك البركة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03): عدد الموظفين في بنك البركة الجزائري

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد موظفين	884	908	828	944	925	938	951	981

المصدر: أسمع سفيان . بسالم أبوبكر . شرفي أسية، مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري- دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام خلال السنوات: (2012/2019)، مجلة المعارف، المجلد 18 / العدد 2 ديسمبر 2023 ، ص204

¹ الموقع الرسم ي لبنك البركة الجزائري <https://www.albaraka-bank.dz/r> تاريخ ا لطلاع 15-05-2024 على

نلاحظ في الجدول أعلاه أن عدد الموظفين المصرف في تزايد مستمر، وهذا انطلاقاً من سنة 2012 الذي كان عدد الموظفين 884 موظف موزعين بين الإدارة العامة ومختلف الفروع والوكالات التابعة للمصرف، إلى غاية سنة 2015 الذي بلغ عددهم 944 موظف وبنسبة زيادة تجاوزت 6.78 %، كما عرف المصرف انخفاضاً في عدد الموظفين خلال السنتين 2016 و 2019 وبمعدل انخفاض يقدر بـ 2 % مقارنة بسنة 2015، لكن سرعان ما استمر عدد الموظفين في الارتفاع خلال السنوات 2018 و 2019 الذي بلغ إجمالي موظفي المصرف 981 موظف، وهذا بسبب سياسة البنك الرامية إلى التوسع من خلال فتح فروع على مستوى عدة ولايات الوطن الذي بلغ عددها في نهاية 2019 إلى 31 فرع بعدما كان عددها 26 فرع في سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 19 %، وكذا محاولة منه إلى توظيف الكفاءات لتحقيق أهدافه.¹

3. حجم التمويلات في بنك البركة

تطور تمويلات بنك البركة الجزائري. يمنح المصرف تمويلات إسلامية باستخدام مختلف موارده الداخلية أو الخارجية، فغالبا ما يمنح المصرف توليفة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي، التي تختلف باختلاف طبيعة النشاط الممول. فالملاحظ من خلال مختلف تقارير بنك البركة الجزائري أنه تغلب صيغتي المراجعة والسلم على تمويل الأنشطة الاستغلالية، في حين تغلب صيغتي الإجارة والاستصناع على تمويل الأنشطة الاستثمارية والجدول أدناه يوضح مجموع التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري خلال السنوات 2019 - 2012، مع تبيان نسبة التغير من سنة لأخرى.

¹ أسمع سفيان . بسالم أبوبكر . شرفي أسية، مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري - دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام خلال السنوات: (2012/2019)، مجلة المعارف، المجلد 18 / العدد 2 ديسمبر 2023

الجدول رقم (03-04): حجم تمويلات بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2019)

الوحدة: بآلاف دج

السنوات البيان	حجم التمويلات	نسبة التغير
2012	582 468 58	-
2013	599 519 63	% 8.63
2014	275 628 80	% 26.93
2015	704 453 96	% 19.62
2016	012 711 110	% 14.78
2017	012 677 139	% 26.16
2018	864 459 156	% 12
2019	763 600 154	1.18-%

المصدر: أسمع سفيان . بسالم أبوبكر . شرفي أسية، مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري- دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام خلال السنوات: (2012/2019)، مجلة المعارف، المجلد 18 / العدد 2 ديسمبر 2023 ، ص209.

نلاحظ في الجدول السابق أن حجم تمويلات المصرف في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2019 بالرغم من تراجع نسبة النمو خلال سنة 2019 بنسبة 1.18%، حيث بلغ حجم التمويلات في سنة 2018 مبلغ 156.460 مليون دج، بمعدل نمو بلغ 12% مقارنة بسنة 2017 التي عرفت بدورها نسبة نمو تجاوزت 26% والتي تعتبر أكبر معدل نمو حققه المصرف بعد سنة 2014 والذي قارب 27 ، كما عرف تراجعاً في معدل النمو خلال السنوات 2015 و 2016 على التوالي ليعاود الارتفاع مجدداً خلال سنة 2017.

وكما هو موضح في الجدول فقد عرف المصرف نسبة نمو تجاوزت 164% مقارنة بسنة 2012 ، وهذا راجع إلى زيادة فروع المصرف عبر مختلف جهات الوطن مما أدى بارتفاع الطلب على التمويل بمختلف صيغه خاصة صيغة الإجارة التي عرفت طلباً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، فقد بلغت نسبة التمويل بصيغة الإجارة خلال سنوات 2016-2017 2018 نسبة 50.64% - 48.67% - 45.79% على التوالي ، وهذا بسبب سياسة الدولة في تمويل مختلف المشاريع المصغرة بمختلف صيغها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة، ورغم امتلاك بنك البركة العديد من خيارات التمويل المتاحة له كمصرف إسلامي كالمشاركة والمضاربة إلا أنه يقوم بالتركيز

على صيغ الإجارة، المساومة، والمرابحة بشكل كبير وذلك لانخفاض مستوى المخاطر المصاحب لهذا لنوع من التمويل وكذا ضمان عائده هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن بنك الجزائر لينتصف بالمرونة الكافية ولينتاسب وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي إذ يتيح له التوسع في استخدام باقي صيغ التمويل الإسلامي.¹

ثانيا: أهم مصادر تمويل في بنك البركة

تمثل الودائع أكبر نسبة من موارد بنك البركة، حيث تعتبر من الموارد الخارجية غير الذاتية، ولهذا يحرص بنك البركة على تتميتها عن طريق الحرص على زيادة الوعي المصرفي والادخاري لدى الزبائن، من خلال فتح فروع جديدة ومحاولة إيصالها إلى أقصى نقطة عبر الوطن تقريبا من الزبائن، إلى جانب تسهيل عمليات السحب والإيداع، والجدول أدناه يوضح هذا التطور.

دراسة حجم الودائع في بنك البركة خلال الفترة 2012-2019

الجدول رقم (03-05): تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2019

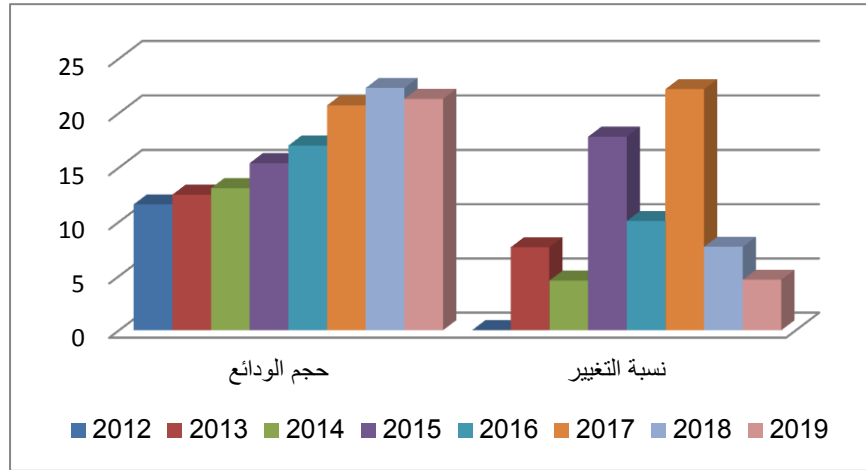
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	11.6	12.5	13.1	15.4	17.01	20.7	22.3	21.3
نسبة التغير	/	7.65	4.57	17.82	10.07	22.19	7.69	4.65

لمصدر: بالاعتماد على: نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه،

مجلة الاقتصاد الجديد، 2019م، ص122

الشكل رقم (03-03): تطور حجم الودائع لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2012-2019

¹ نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، 2019م، ص122.



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على: التقارير السنوية للبنك <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels>

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاعا مستمرا في حجم الودائع من سنة لأخرى عدا سنة 2019 التي عرفت انخفاضا في حجم الودائع وبنسبة قدرت بـ 4.65%، حيث بلغ حجم الودائع 125.435 مليون دج سنة 2013 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 7.65% مقارنة بسنة 2012، في حين ارتفعت بنسبة 4.6% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، كما نلاحظ استمرار ارتفاع نسبة الودائع ليصل ذروته في سنة 2017 محققا في ذلك نسبة نمو قاربت 22.2%، ولقد وصل حجم الودائع في سنة 2018 الى حدود 224.000 مليون دج محققا بذلك نسبة نمو تقدر بـ 92.15% مقارنة بسنة 2012، ويعود السبب لهذا الارتفاع إلى زيادة عدد فروع بنك البركة مغطيا عدة مناطق عبر الوطن مما أدى الى زيادة الإقبال على التعامل مع المصرف

حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك (المربحات، السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، الخ...).

الجدول رقم (03-05): يمثل النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك البركة لسنة 2019

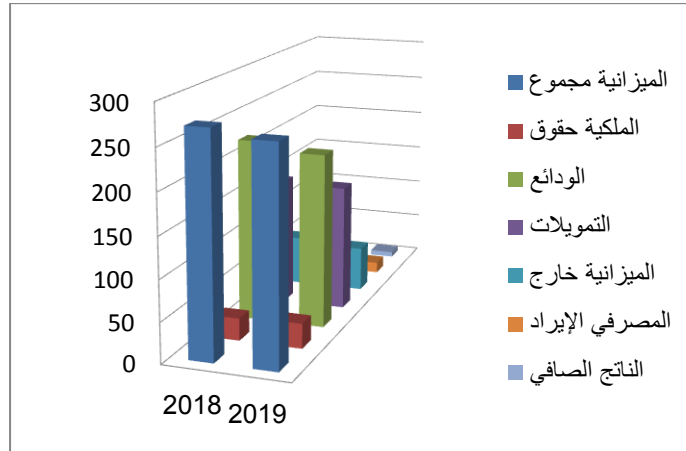
مليون دينار جزائري

البند	الميزانية مجموع	الملكية حقوق	الودائع	التمويلات	الميزانية خارج	المصرفي الإيراد	الناتج الصافي
2018	270.996	27.429	223.995	156.460	61.123	11.849	5.166
2019	261.568	30.704	213.500	154.600	55.163	13.290	6.333

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري - <https://www.albaraka-bank.dz/r>

الشكل رقم (03-04): يمثل النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك البركة لسنة 2019

مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري - <https://www.albaraka-bank.dz/r>

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن مجموع الميزانية قد انخفض إلى 261.568 مليون دج سنة 2019 بعد ما كان 270.996 مليون دج سنة 2018، أما حقوق الملكية فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 12% عن سنة 2018، في حين سجلت الودائع انخفاضا بنسبة 4.69% مقارنة بسنة 2018، كذلك بالنسبة للتمويلات الممنوحة للزبائن فقد عرفت انخفاضا طفيفا وذلك بنسبة 1%، أما البند الخاص بخارج الميزانية فقدر ب 55.163 مليون دج مقابل 61.123 مليون دج سنة 2018، أما الإيراد المصرفي فقد عرف انخفاضا بنسبة 11%، في حين قدرت نتيجة السنة المالية ب 6.333 مليون دج بعد ما كانت 5.166 مليون دج في سنة 2018.

لم تقم الجزائر بفتح بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات لفتح بنوك إسلامية جديدة إلا أن البنك الجزائري لم يقدم على فتح بنوك إسلامية أخرى، بل قام بإنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية فمن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائري AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة والذي باشر نشاطه في الجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية كما سمحت للحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبائيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 وهي

بنك القرض الشعبي الوطني CAP و بنك الصندوق للتوفير والاحتياط CNEP وبنك الفالحة والتنمية الريفية BADR.¹

المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية واثرها على الشمول المالي لبنك السلام

ان مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، ومنه سنقوم بالتعرف على بنك السلام من خلال هذا المطلب:

أولاً: التعريف ببنك السلام وتطوره ونشأته:

1. التعريف ببنك السلام :

يعتبر مصرف السلام الجزائر مصرف شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم إنشائه بتاريخ 08/06/2006 م، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كمصرف تجاري برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ويعتبر ثان بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري، وقد انطلق نشاط مصرف السلام الجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 2008 ، وتتكون شبكة مصرف السلام حالياً من 18 فرعاً موزعة على التراب الوطني

2. عدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر

عرف مصرف السلام تطورا ملحوظا فيما يتعلق بعدد العمال وهذا خلال السنوات (2019) (2012) كما هو مبين في الجدول الآتي.

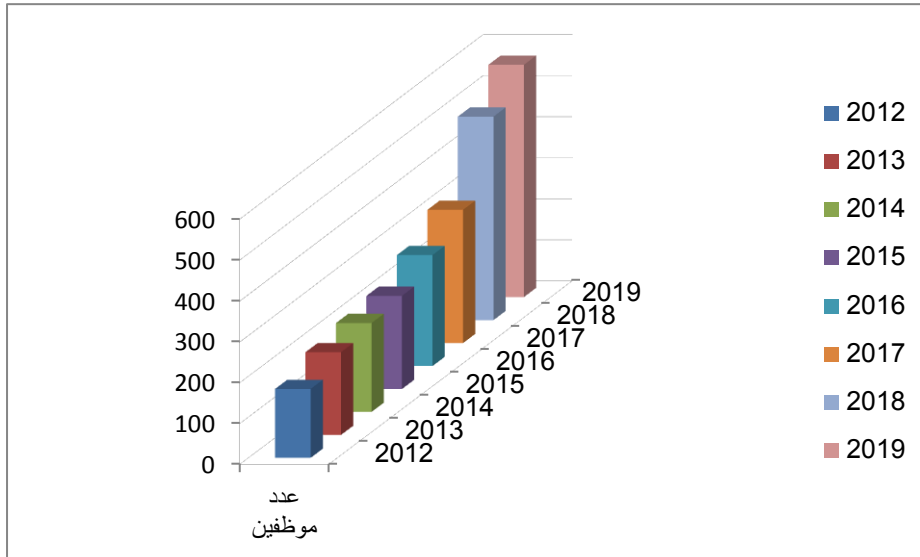
الجدول رقم(03-06) : عدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد موظفين	169	203	218	228	271	325	496	566

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، وعبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2020م، ص74.

الشكل رقم(03-05): عدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر

¹ عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، وعبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2020م، ص74.



المصدر من اعداد الطالبات بالاعتماد عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، وعبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2020م، ص78.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه تزايد مستمر في عدد الموظفين لدى مصرف السلام فقد بلغ عدد الموظفين في نهاية 2019 ما يقارب 566 موظفا موزعين على الإدارات المركزية والفروع، حيث بلغ عدد الموظفين في الفروع بـ 304 موظفا في نهاية سنة 2019 مقابل 232 موظف في نهاية 2018 ، مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر بحوالي 31%، ويمثل موظفي الفروع نسبة 54% من العدد الإجمالي للموظفين في نهاية 2019 ، كما نلاحظ أن فئة الإطارات تستحوذ على حصة أكبر مقارنة بكل من فئة التنفيذ والتحكم طيلة سنوات فترة الدراسة ، ما عدا سنة 2018 التي احتلت فئة التحكم المرتبة الأولى بنسبة تفوق 49% من إجمالي عدد الموظفين لدى المصرف مقابل 43% بالنسبة لفئة الإطارات، وهذا بسبب حرص المصرف أن يكون له إطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والمؤهلة تأهيلا جيدا لضمان التسيير الجيد وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية سعيا لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة.

3. حجم التمويلات في بنك السلام

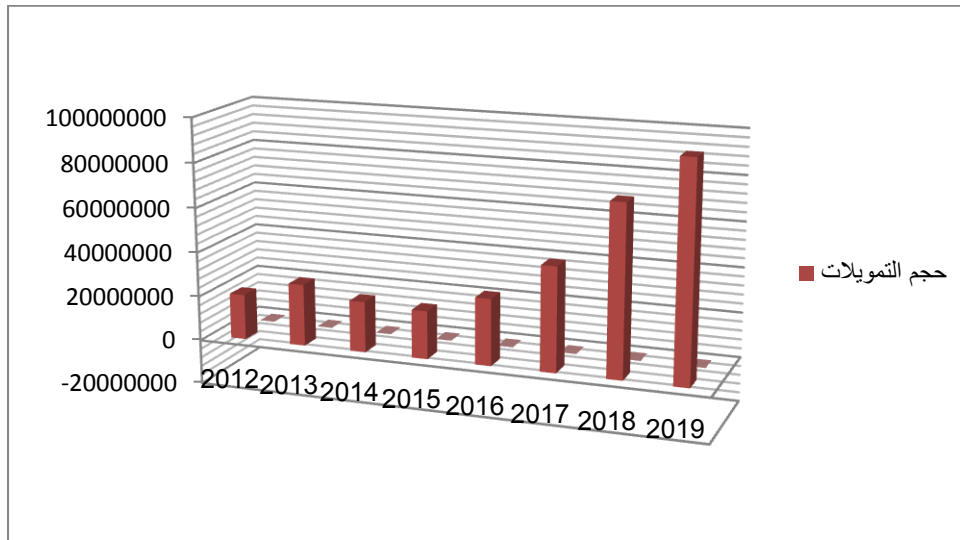
يقوم مصرف السلام الجزائر بتمويل المؤسسات والأفراد بمختلف الصيغ التمويلية الإسلامية، وسنتطرق في الجدول أدناه وبالأرقام لحجم التمويلات الممنوحة لزيائته مركزين في ذلك على مدى تطورها من سنة إلى أخرى خلال الفترة المحصورة بين (2012-2019) ، موضحين في ذلك نسبة التغير من سنة لأخرى.

الجدول رقم(03-07): تطور حجم تمويلات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2012 - 2019) الوحدة بألاف دج

السنوات	حجم التمويلات	نسبة التغير
2012	20268863	/
2013	27591224	36.12%
2014	22612198	18.04-%
2015	21351517	5.57-%
2016	29587872	38.57%
2017	46302694	56.5%
2018	75616478	63.30%
2019	96098039	27.08%

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسم ي لبنك البركة الجزائري -<https://www.albaraka-bank.dz/r>

الشكل رقم(03-06): تطور حجم تمويلات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2012 - 2019) الوحدة بألاف دج



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسم ي لبنك البركة الجزائري -<https://www.albaraka-bank.dz/r>

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن التمويلات في تزايد مستمر خلال معظم فترة الدراسة ما عدا السنوات 2014 و 2015 التي عرفت انخفاض بنسبة 18.04% و 5.57% على التوالي، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2019 لتصل إلى مبلغ قدره 96.098 مليون دج، وعرف المصرف أعلى نسبة نمو في سنة 2018 مقدرة بـ 63.3% ، أين شهد تراجع في نسبة النمو سنة 2019 والتي بلغت 27

كما نلاحظ تسجيل المصرف لنسبة نمو تجاوزت 374% مقارنة بسنة 2012 ، ويمكن تفسير الارتفاع المستمر لنسبة التمويلات لدى المصرف إلى زيادة فروعها وكذا انتهاء المصرف لاستراتيجية تسعى لتمويل مختلف العمليات الإنتاجية للمؤسسات والاستهلاكية للأفراد التي عرفت اقبالا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وكذلك ارتفاع الطلب على الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يعرضها المصرف.

من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

الجدول رقم (03-08): يمثل النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019

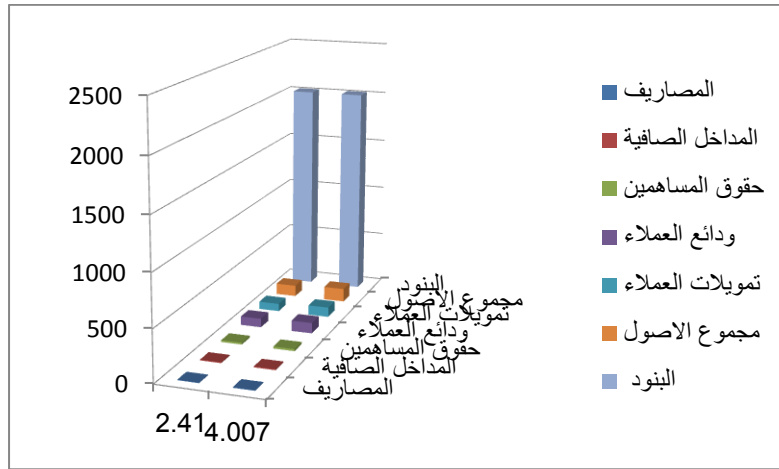
مليون دينار جزائري

البنود	مجموع الاصول	تمويلات العملاء	ودائع العملاء	حقوق المساهمين	المداخل الصافية	المصاريف	النتيجة الصافية
2018	110.10	75.34	85.43	17.30	7.016	3.68	2.41
2019	131.01	95.58	103.79	19.01	9.22	3.88	4.007

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري <https://www.albaraka-bank.dz/r>

[bank.dz/r](https://www.albaraka-bank.dz/r)

الشكل رقم (03-07): يمثل النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019 مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري - <https://www.albaraka-bank.dz/r>

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه أن بنك السلام قد حقق ارتفاعا محسوسا في نشاطه، حيث ارتفع مجموع أصوله سنة 2019 بنسبة 19 عن سنة 2018، أما تمويلات العملاء فقد ارتفعت بنسبة 27% عن سنة 2018، وبلغت ودائع العملاء 103.792 مليون دج بعد ما كانت 85.432 سنة 2018، ومن جهة ارتفع أيضا حقوق المساهمين بنسبة 10% لتستقر في حدود 19.012 مليون دج، في حين المداخل الصافية حققت ارتفاعا بنسبة 32%، أما المصاريف قدرت ب 3.883 مليون دج مقابل 3.680 مليون دج في السنة المالية 2018، أي ارتفعت بنسبة 6%، في حين قدرت النتيجة الصافية لسنة 2019 ب 4.007 مليون دج بعد ما كانت 2.418 مليون دج في سنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 66%.

ثانيا: صيغ الصيرفة المتعامل بها في بنك السلام

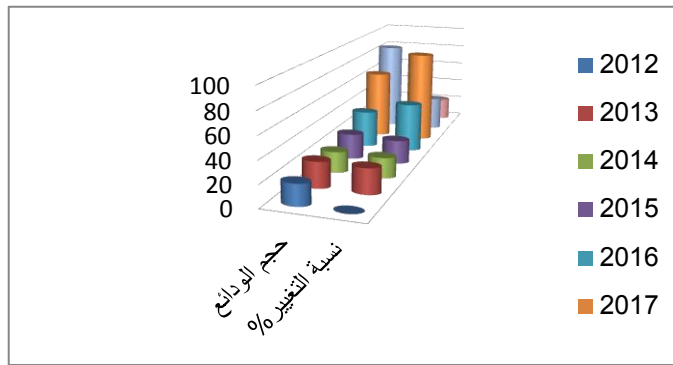
يقوم مصرف السلام بجمع الودائع ويستخدمها في مختلف الصيغ التمويلية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وفيما يلي تطور الودائع في مصرف السلام خلال سنوات 2012-2019.

الجدول رقم (03-09): تطور الودائع في مصرف السلام خلال سنوات 2012-2019

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	19.4	23.9	19.4	23.6	34.51	64.64	85.43	10.3
نسبة التغيير %	/	23.35	18.72	21.76	45.71	87.30	32.16	21.5

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسم ي لبنك البركة الجزائري - <https://www.albaraka-bank.dz/r>

الشكل رقم (03-08) : تطور الودائع في مصرف السلام خلال سنوات 201-2012



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الرسم ي لبنك البركة الجزائري - <https://www.albaraka-bank.dz/r>

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه تطور وزيادة حجم الودائع من سنة لأخرى باستثناء سنة 2014 التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في نسبة النمو وبنسبة بلغت 18.72 ، حيث تجاوزت الودائع لدى مصرف السلام سقف 103 مليار دينار جزائري خلال سنة 2019 أي بمعدل نمو يقدر بحوالي 21.5% مقارنة بسنة 2018 ، وبمعدل نمو قارب 435% مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى توسع نشاط المصرف وزيادة معاملاته وتحسن صورته لدى متعاملي وزيادة ثقتهم فيه، وتمثل الودائع نسبة 79% من مجموع ميزانية المصرف خلال سنة 2019 ، وبنسبة تغير قدرت بـ 20.5% مقارنة بسنة 2018 ، وتضم الودائع المصرف السلام كل من الحسابات الجارية التي تمثل حوالي 27% ، الحسابات الادخارية التي تمثل حوالي 14%، وحسابات لأجل التي تمثل تقريباً 3 ، إضافة إلى التأمينات النقدية التي تمثل حوالي 56% من مجموع الودائع خلال سنة 2019

ويمكن تفسير نمو الودائع في مصرف السلام خلال السنوات الأخيرة إلى استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية وتوطين رواتب الموظفين وكذا إبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين، وكذا عرض خدمات مصرفية جديدة متعلقة بالخدمات الالكترونية، بطاقات الدفع تمويل الاستهلاك عمليات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تحديات وسبل تفعيل الشمول المالي عن طريق الصيرفة الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني عامة وللجهاز المصرفي الجزائري خاصة، باعتبارها أحد مكوناته، ولقد عرفت المصارف الإسلامية الجزائرية نموا منذ فترة التسعينيات من القرن العشرين التي عرفت بداية الانفتاح البنكي) إلى يومنا هذا، حيث عززت هذه المصارف السوق المصرفي بخدمات مصرفية جديدة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث ساهمت في التنويع المصرفي ودعم الصيرفة الشاملة في الجزائر،¹ والايضاحي ذلك والتفصيل نوجزها في ما يلي:

المطلب الأول: أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أولا: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ومن خلال الجدول والشكل التالي نقوم بإيجاز بعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية في

الجزائر:²

الجدول رقم (03-10): أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

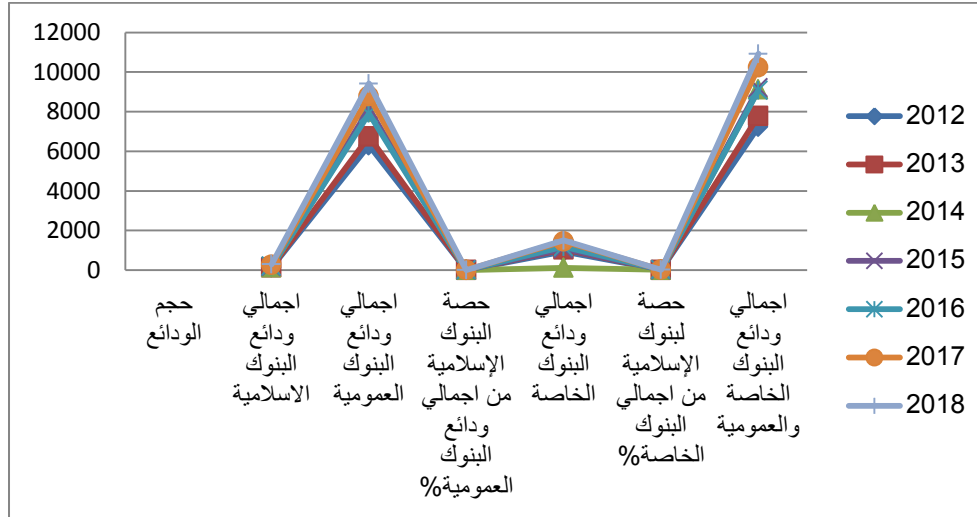
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات حجم الودائع
294.61	261.062	199.221	173.969	141.177	144.537	132.64	اجمالي ودائع البنوك الاسلامية
9419.7	8780.6	7905	8124.7	8000.1	6742	6303.1	اجمالي ودائع البنوك العمومية
3.12	2.97	2.52	2.14	1.76	2.14	2.10	حصة البنوك الإسلامية من اجمالي ودائع البنوك العمومية%
1503	1451.6	1175	1076	117.4	1045.4	934.9	اجمالي ودائع البنوك الخاصة
19.60	17.98	16.95	16.16	12.63	13.82	14.18	حصة لبنوك الإسلامية من اجمالي البنوك الخاصة%
10922.7	10232.2	9079.9	9200.8	9117.5	7787.4	7238	اجمالي ودائع البنوك الخاصة والعمومية
2.70	2.55	2.19	1.89	1.54	1.85	0.18	حصة البنوك الإسلامية من اجمالي ودائع البنوك العمومية والخاصة%

¹ طارق مخلوفي دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 891

² سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، تخبير اقتصاد، مالية، إدارة أعمال - سكيكدة الجزائر، 2022، ص 301-300.

المصدر : بالاعتماد سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، تخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال - سكيكدة الجزائر، 2022، ص 300-301.

الشكل رقم (03-09): أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على سليمة بن زكة، عز الدين شرون، نفسه،، ص 300-301.

من خلال الجدول والشكل اعلاه نلاحظ ارتفاع حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في المنظومة المصرفية الجزائرية ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى نسبة 2.70% في سنة 2018، ويرجع هذا أساسا إلى هيمنت البنوك العمومية على السوق المصرفية حيث تحوز على ما يقارب 80% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، أما فيما يخص حصة ودائع البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك الخاصة فقد حققت نتائج معتبرة حيث من بين 14 بنك أجنبي ينشطون في الجزائر استحوذت البنوك الإسلامية على نسب تراوحت ما بين 12.63% إلى 19.60% من إجمالي ودائعهم وهي مؤشرات جيدة.

ثانيا: حجم التمويل في البنوك الإسلامية ونسب توزيعها في النظام المصرفي الجزائري

وفي ما يلي سنعرض أهم مؤشرات حجم تمويلات في البنوك الإسلامية ونسب توزيعها في النظام المصرفي الجزائري في الجدول التالي:¹

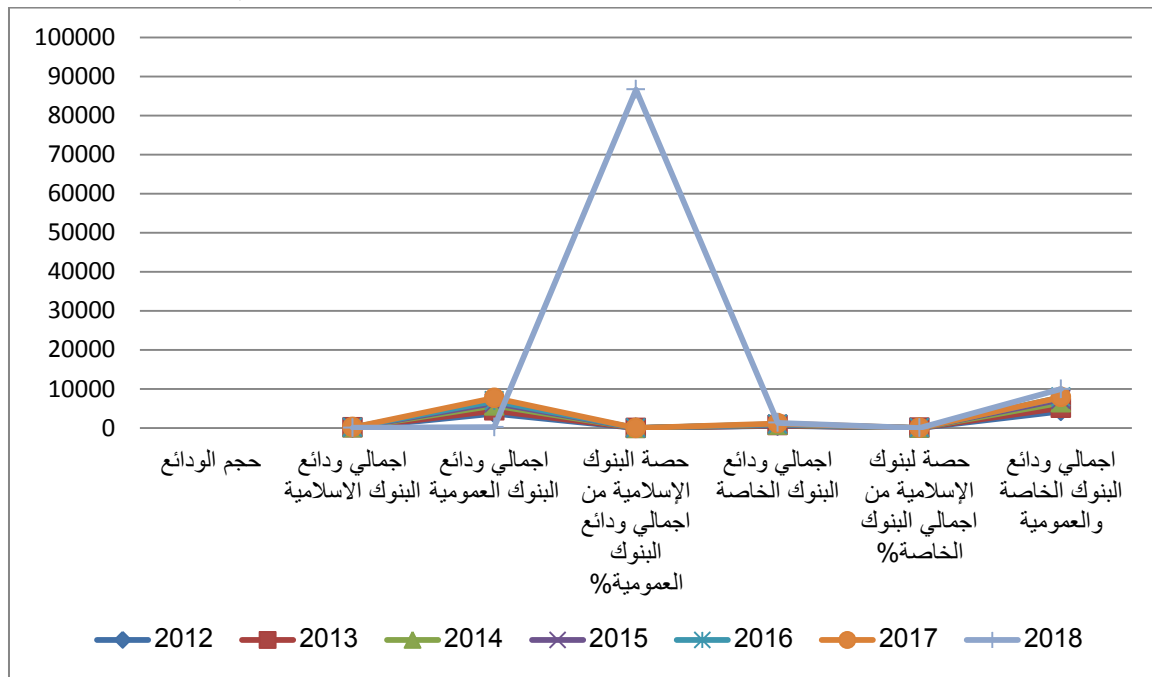
¹ سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، تخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال - سكيكدة الجزائر، 2022، ص 300-301.

الجدول رقم (03-11): أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي ودائع البنوك الاسلامية	78.586	92.128	104.827	119.583	140.088	185.131	75.339
اجمالي ودائع البنوك العمومية	3716.1	4457.5	5712.1	6366.6	6925.3	7704	231.799
حصة البنوك الإسلامية من اجمالي ودائع البنوك العمومية%	2.11	2.06	1.83	1.87	2.02	2.40	86636.1
اجمالي ودائع البنوك الخاصة	569.5	697	790.8	909	982.5	1173.9	1338
حصة لبنوك الإسلامية من اجمالي البنوك الخاصة%	13.80	13.21	12.25	13.1	14.25	15.77	17.32
اجمالي ودائع البنوك الخاصة والعمومية	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	7907.9	9974
حصة البنوك الإسلامية من اجمالي ودائع البنوك العمومية والخاصة%	1.83	1.78	1.61	1.64	1.77	2.34	2.32

للمصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، تخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال - سكيكدة الجزائر، 2022، ص 301-300.

الشكل رقم (03-10): أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، تخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال - سكيكدة الجزائر، 2022، ص 301-300.

من خلال الجدول والشكل اعلاه (13) نلاحظ ارتفاع حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية طول فترة الدراسة حيث سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2018 بمبلغ قدر ب 231.799 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة التوسع الجغرافي بالإضافة إلى استحداث صيغ تمويلية جديدة هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات، فضلا عن زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل المتعاملين، ورغم ذلك يبقى حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية ضعيفة جدا، إذ لم تتعدى حصة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني 2.34% في سنة 2017 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا أساسا إلى سيطرت البنوك العمومية على عملية منح القروض حيث تحوز على حوالي 80% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد مما يدل على ضعف مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني، أما فيما يخص حصة تمويلات البنوك الإسلامية من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك الخاصة فتعتبر جيدة حيث تراوحت ما بين (13.1% إلى 17.32%)

المطلب الثاني: سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية وتعزيز الشمول المالي

تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب القيام بصياغة استراتيجية فعالة لتعزيز الشمول تساهم في تطوير القطاع المالي وتحرص على تحقيق استقراره. وفيما يلي نوضح أهم آليات تفعيل الخدمة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال ما يلي¹:

1. وضع استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي: ويتحقق ذلك من خلال

- ✓ تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي؛
- ✓ تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛ ب.
- ✓ تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق، والبحث عن سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛
- ✓ توحيد، وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة؛

¹ محمد طرشي رضوان، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 2019، ص 129.

✓ تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل الجاز
بناء الاستراتيجية؛

✓ تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

2. تعزيز دور البنوك الإسلامية في دعم وتحقيق الشمول المالي: قامت الجزائر بخطوات جادة في مجال تفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 20/02 بتاريخ 15 مارس 2020 والذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية واشترط أن يكون الشباك مستقلاً من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وتكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء¹، إن هذا الإجراء سيسمح بزيادة طلب الفرد الجزائري على الخدمة المصرفية الإسلامية. غير أنه غير كافٍ فتفعيل الصناعة المالية الإسلامية يتطلب القيام ببذل جهد أكثر تقدم أهم الاقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد العربي وهي² :

- تشجيع قطاع المصارف الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسرة وتطوير نظام مالي محلي يحفز المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويخفف عنها أعباء الأموال المودعة لديها
- إنشاء صناديق لاستهداف التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة، والعمل على فتح نوافذ تمويل إسلامي مخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة إيجاد منتجات إسلامية جديدة ومرنة تناسب معظم القطاعات وكافة شرائح طالبي التمويل يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي

¹ عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، الواقع والتحديات والآفاق المجلد 1، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي ، 2020، ص 32.

² رامي يوسف عبيد، دراسة أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. ، 2019، ص 43-44.

- زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية؛
- استخدام التقنية الحديثة لتسهيل الخدمات وتطوير نظم الدفع والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والتقنية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي

- هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وتتمثل فيما يلي¹:
- نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاءة القادة الإداريين التنفيذيين ؛
 - تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب مع ذاتية المصارف الإسلامية ؛
 - تعامل نسبة كبيرة من زبائن المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية سابقا، وتأثرهم بالأساليب الربوية، وعدم استقلاليتهما في بعض البلدان وتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصارف الإسلامية ؛
 - عدم قدرة المصارف الإسلامية في ظل الإطار العام الذي تعمل فيه على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية ذات الأساليب الشرعية المتفق عليها
 - عدم وجود ثقافة كافية للعاملين فيما يخص المعاملات المالية للمصارف الإسلامية مما يشوه صورتها لدى الزبون كما لا يقدم حقيقة تعاملاتها مع الأطراف أصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى تأثيره على عدم القيام بالأعمال المكلفة لهم على أكمل وجه ؛
 - عدم وجود برامج إلكترونية مساهمة في تطوير عمل ونشاط وسير المصارف الإسلامية، بسبب عدم توفر وحدات البحث والتطوير الخاصة بها ؛

هناك تحدي كبير يواجه عمل المصارف الإسلامية في مجال التسويق، متمثلا في إهماله وعدم إيلائه الأهمية والاهتمام اللازمين، أسوة بباقي المؤسسات العالمية ويتمثل التحدي الأهم في الكيفية والآلية اللازمة لتسويق فكرة المصارف الإسلامية وصولا إلى أساليب

¹ خديجة هاجر دودي، المصارف الإسلامية : تحديات وحلول، مجلة الراصد العلني / مجلة علنية دولية محكمة / تصدر عن جامعة وهران 10 - أحمد بن بلة، المجلد 80 / ديسمبر 2021، ص219.

التمويل الإسلامية والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والدينية من عمل المصارف الإسلامية وفي مختلف البلدان سواء إسلامية أو غير إسلامية، حيث يعيق الشك في العامل الديني لهذه المؤسسات القوة الادخارية للمجتمعات بقصد أو بدون قصد ، وأصبح الرهان اليوم على إعادة الثقة بين الزبائن والأدوات التشاركية لتجميع طاقات المجتمع في تعبئة المدخرات المالية لهذه المؤسسات والنهوض بالاقتصاد

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا الى الفصل التطبيقي والتفصيل في الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي نستنتج ان المصارف الإسلامية حقيقة واقعية ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول ، مقدمة لذلك فكراً اقتصادياً ذو طبيعة خاصة أصبحت هذه المصارف واقعاً ملموساً وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر ، فهي تلعب دور كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال التطرق إلى واقع الشمول المالي ، و التعرف على متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر ووصلنا في نهاية التطبيق إلى أن قدرة الشمول المالي في المساهمة في تنمية الاقتصاد و ذلك بعد تعزيزه من طرف البنوك الإسلامية ، زيادة على ذلك معرفة أهم التحديات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية الإسلامية .

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف على دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، باعتبار أن الشمول المالي من أحد المفاهيم الأساسية المعاصرة الذي استطاع خلال السنوات القليلة الماضية أن يحظى باهتمام دولي وإقليمي كبير، حيث أصبحت العديد من الدول تسعى إلى تعزيزه بكافة الطرق والاستراتيجيات التي تساهم في وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى مختلف الخدمات المالية.

والشمول المالي لم يعد تلك الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في إيصال الخدمات المالية إلى مختلف الأفراد ومحدودي الدخل فحسب، بل أصبح موضوع ذا أهمية قائم بذاته يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ويعزز النمو الاقتصادي ويزيد المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية في الدول، ذلك ما أدى به ليكون محل اهتمام الجهات المعنية وكل الفاعلين الاقتصاديين، من خلال وضع استراتيجيات مناسبة وتوفير متطلباته لتعزيزه من بنية تحتية قوية وكفاءة ونشر الثقافة والوعي المالي، وضرورة تلبية حاجيات المواطنين لجذب أكبر عدد ممكن منهم إلى القطاع المالي الرسمي، في حين كان لحماية المستهلك أيضا دورا بالغ الأهمية حيث ساهم في زيادة الثقة بين العميل والقطاع المصرفي. ومنه نقوم بالإجابة على الفرضيات الدراسة:

الصيرفة الإسلامية تقدم منتجات وخدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يجذب العديد من العملاء الذين يرغبون في تجنب الفوائد الربوية والأنشطة المحرمة وفقاً للتعاليم الإسلامية. تتضمن هذه المنتجات والخدمات مثل الودائع الإسلامية (مثل الودائع الجارية والودائع الثابتة)، والتمويل الإسلامي (مثل التمويل العقاري وتمويل السيارات وتمويل الأعمال)، والتأمين الإسلامي، وغيرها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية العامة .

البنوك الإسلامية تقدم مجموعة متنوعة من خدمات التمويل التي تلبي احتياجات العملاء وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

الشمول المالي هو مفهوم يهدف إلى توفير وصول الخدمات المالية الأساسية إلى جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات النائية. ويعتمد الشمول المالي على عدة عناصر أساسية لتحقيق أهدافه وهذا م يثبت صحة الفرضية الثانية.

يتبنى القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر معايير صارمة لمراقبة المعاملات والتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقة العملاء في الخدمات المقدمة ويساهم في نمو هذا القطاع..

ومن خلال دراستنا نستنتج ان:

- الشمول المالي عبارة عن مصطلح حديث النشأة، يعمل على إيصال واستخدام مختلف الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع داخل القطاع الرسمي بالجودة المطلوبة وما يتناسب مع احتياجاتهم.
- تعتبر البنوك الإسلامية ملجأ للأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية ذات الطابع الربوي. تعتبر صيغ التمويل الإسلامي والتي تتبناها البنوك الإسلامية أكثر الطرق فعالية في المجال البنكي لجذب أكبر عدد من العملاء، خاصة الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.
- تساعد البنوك الإسلامية في خلق المنافسة في الساحة البنكية، مما يساهم في التركيز على الاهتمام بالمنتجات والخدمات المالية والعمل أكثر على تلبية حاجيات العملاء.
- لازالت مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تسجل تأخر ملحوظ في ملكية الحسابات واستخدامها، وكذلك التقرب من المؤسسات المالية في العمليات الإدخارية والافتراضية وغيرها، حيث أصبح من الضروري تبني استراتيجية فعالة وتظافر كافة جهود الأطراف المساهمة في دعم وتعزيز الشمول المالي.
- تعتبر البنوك الإسلامية أداة ناجحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال استقطاب الفئات الغير راغبة في تعامل مع البنوك التقليدية.

التوصيات والاقتراحات

- العمل على إرساء ثقافة مالية لمختلف فئات وأفراد المجتمع، وتقديم الدعم اللازم لهم لتبني مختلف الخدمات البنكية بكل وعي وعقلانية
- على النواظ الإسلامية الجزائرية الاهتمام أكثر بمختلف صيغ التمويل الإسلامية الأخرى على غرار المrabحة، وبذلك جذب أكبر عدد ممكن العملاء.
- إدراك فعالية كل ركيزة من ركائز الشمول المالي، وعدم ترجيح الكفة لبعضها على حساب الآخر.

- التطوير الدائم لمختلف المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية، وتقييمها من فترة لأخرى للوقوف على الأخطاء وتصحيحها.
- دعم البنى التحتية في مختلف المجالات البنكية والتقرب أكثر من العميل.
- تحسين التعامل مع العملاء وضمان حقوقهم، وحمايتهم من أي أخطاء أو مخاطر قد يتعرضون لها.
- العمل على خلق التوازن بين المنتجات البنكية الإسلامية والتحول الرقمي والاستفادة أكثر من التكنولوجيا والتطورات الحاصلة والتحول التدريجي إلى الشمول المالي الرقمي.
- العمل على تدريب الموظفين خاصة في النوافذ الإسلامية، واحتكاكهم بالبنوك الإسلامية بفضل خبرتهم في هذا المجال لكسب معرفة أكبر بالمنتجات الإسلامية .

افاق الدراسة

- دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تحليلية للبنوك وشركات التمويل الإسلامية
- التحولات الحديثة في الصيرفة الإسلامية: دراسة مقارنة للتطورات والتحديات في الأسواق المالية الإسلامية
- واقع وفاق الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام قانون 02/20.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، 1414هـ.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان - عالم الكتب الحديث، اريد، 1428-2008م
2. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية البيع القروض الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ، الأردن، 2010-1430 ،
3. أحمد عزوز و عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي، الطبعة الاولى، الفا للوثائق ، عمان الأردن، 2023
4. احمد علي جرادات، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015م-1436هـ.
5. رامي يوسف عبيد، دراسة أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. ، 2019
6. رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقہ الإسلامي، الطبع الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013
7. شهاب احمد سعيد العزعلي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1433-2012
8. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
9. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

10. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية، الطبعة العربية، دار الياوربي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن العربية الواقع والآفاق، الفصل العاشر، 2019
11. صورية شنبي، السعيد بن لخصر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، 2019
12. الاقتصادي"، مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية،
13. عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014
14. عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر الأردن - عمان ، 1998
15. فؤاد الفسفوس، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1431هـ - 2010م
16. فؤاد بن حدو، الاقتصاد الإسلامي وما بعد الازمة المالية العالمية دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية، طبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2018
17. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، طبعة الاولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 1428-2007م
18. محمد عبد الكريم ارشيد، المدخل الى الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 1433-2012
19. محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1440هـ - 2019م،
20. نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية و الأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اريد، الأردن، 1434هـ - 2014م
21. نعيم نصر داوود، البوك الإسلامية نحو الاقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 1433هـ - 2012م

22. نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان
23. وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي، ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1430هـ-201م
24. محمود حسين الوادي، حسين حسن سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان
25. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الشمول المالي في الدول عبد العزيز قاسم محارب، المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة، دار
26. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1429هـ-2008م
27. محمود حسن الصوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1434-2004م
28. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010م-1431هـ
29. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 1433-2012.
30. حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012
31. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 1434-2013
32. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 1430-2009،

33. خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

❖ المجالات والدوريات والمقالات

34. أسمع سفيان . بسالم أبوبكر . شرفي أسية، مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري- دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام خلال السنوات: (2012/2019)، مجلة المعارف، المجلد 18 / العدد 2 ديسمبر 2023

35. اسية هتشان، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسة - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد6، جامعة عنابة، 2019،

36. أشرف محمد دوابه، التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي، مجلة اسراء للمالية الإسلامية، المجلد12، ع1، 2021

37. بريش عبد القادر، خلدون زينب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016

38. بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر أفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07 / العدد: 02، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، الجزائر

39. بن ضيف محمد عدنان، المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية - دراسة استشرافية لما بعد 2020، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال

40. بن عيني رحيمة، أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة 2004-2020 باستخدام بيانات Panel ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 03، أكتوبر 2022

41. بن هوارية حليلة، البنوك الإسلامية وعلاقتها بسوق الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية26، العدد1، جامعة زيان عاشور الجلفة

42. بن وسعد زينة، غرزي سليمة، النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2023
43. جابر بن علي بن احمد الشحري، عقد الاجارة المنتهية بالتمليك في المصارف العمانية، مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية، المجلد6، العدد1، افريل 2022
44. جمال العساوي، سويس طه عبد الرحمن، البنوك الإسلامية، قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، د س
45. جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة بديل اقتصاد السوق، معهد العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة
46. حدباوي أسماء، دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمولي المالي في الجزائر 2011-2021، المجلد17، العدد1، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2023
47. خديجة هاجر دودي، المصارف الإسلامية : تحديات وحلول، مجلة الراصد العلني / مجلة علنية دولية محكمة / تصدر عن جامعة وهران 10 - أحمد بن بلة، المجلد 80 / ديسمبر 2021
48. خلايفة العلمي، العبيدي عمارة، اشكالية تمويل الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد2، العدد2، جامعة الشهيد حمى لخضر، 2018
49. زرزار العايشي، الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية وآليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد8، 2017م
50. سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 32(2)، الاغواط
51. سعد عبد محمد واخرون، عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 13، 2012

52. سلايمة ظريفة، تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 6، ع1، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023م
53. سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، تخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال - سكيكدة الجزائر، 2022،
54. طارق مخلوفي دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020
55. عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، الواقع والتحديات والآفاق المجلد 1، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2020
56. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، وعبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2020م
57. عدنان محريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة للحالة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، ج2، د س
58. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 01، 2020
59. قاسي يسمينة، بولصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021،
60. كروش نور الدين وآخرون، واقع الشمول المالي في الوطن العربي دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
61. محمد أيوب النظام المالي في الإسلام، أكاديميا انترناشيونال، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، 2009

62. محمد طرشي رضوان، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 2019
63. نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، 2019م
64. مرياح مولود ، عامري رضوان، عون الله سعاد، متطلبات تحول البنوك التقليدية الى مصارف إسلامية وتحدياته - دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، -المجلد 11 العدد 02 (2022)
65. بقبق ليلي اسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية (2004-2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة مصطفى اسطبولي بمعسكر - الجزائر، لمجل 18، العدد 29، 2022م،
66. عياد كريمة، من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية متطلبات وآليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية - العدد الثامن، جانفي 2017
- ❖ الرسائل الجامعية
67. آسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الازمات المالية العالمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019م
68. علي سماي، عمر قاضي، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية - دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة، ملتقى الوطني الأول بعنوان تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحيلاي بونعامة - خميس مليانة، جوان 2020.
69. مصطفى نزار ياس، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، رسالة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2022

❖ المواقع الالكترونية

70. الموقع الرسم ي لبنك البركة الجزائري <https://www.albaraka-bank.dz/r> تاريخ

الاطلاع 2024-05-15 على الساعة 00:21

71. موقع الكتروني متوفر عبر الرابط <https://badrbanque.dz> تاريخ زيارة الموقع

2024-05-15 على الساعة 22:00

تمجد الله